

مجلس الأمن

السنة السادسة والسبعون

مؤقت

الجلسة **٨٨٨٧**

الأربعاء، ٢٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٢١، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس	السيد كيماني/السيدة توروييتيتش	(كينيا)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد خوروتشيف
	إستونيا	السيد ليباند
	أيرلندا	السيد فلين
	تونس	السيد شريف
	سانت فنسنت وجزر غرينادين	السيد بينو
	الصين	السيد سون تشي تشيانغ
	فرنسا	السيدة غاسري
	فييت نام	السيد فام
	المكسيك	السيدة ساندوفال منديوليا
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيدة جيكوبس
	النرويج	السيدة هايمرباك
	النيجر	السيد أوغي
	الهند	السيد أسوكان
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد ميلز

جدول الأعمال

تقارير الأمين العام عن السودان وجنوب السودان

رسالة مؤرخة ١٧ أيلول/سبتمبر ٢٠٢١ موجهة من الأمين العام إلى رئيسة مجلس الأمن (S/2021/805)

تقرير الأمين العام عن الحالة في أبيي (S/2021/881)

وفقا للإجراء المبين في رسالة رئيس مجلس الأمن المؤرخة ٢٧ آذار/مارس ٢٠٢٠ الموجهة إلى الممثلين الدائمين للدول الأعضاء في مجلس الأمن (S/2020/372)، الذي اتفق عليه في ضوء الظروف الاستثنائية الناجمة عن جائحة كوفيد-١٩، تُستكمل هذه الوثيقة الرسمية لمجلس الأمن بوثيقة تجميعية للمرفقات (S/2021/886) تتضمن البيانات التي يقدمها المهتمون من غير أعضاء المجلس.

21-30808 (A)







افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٠٥.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

تقارير الأمين العام عن السودان وجنوب السودان

رسالة مؤرخة ١٧ أيلول/سبتمبر ٢٠٢١ موجهة من الأمين العام إلى رئيسة مجلس الأمن (S/2021/805)

تقرير الأمين العام عن الحالة في أبيي (S/2021/881)

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): وفقا للمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو ممثلي جنوب السودان والسودان إلى المشاركة في هذه الجلسة.

ووفقا للمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو مقدمي الإحاطات التالية أسماؤهم إلى المشاركة في هذه الجلسة: السيد جان - بيير لاكروا، وكيل الأمين العام لإدارة عمليات السلام؛ والسيد بارفيه أونانغا - أنيانغا، المبعوث الخاص للأمين العام إلى القرن الأفريقي؛ وفخامة السيد تابو مبيكي، رئيس فريق التنفيذ الرفيع المستوى التابع للاتحاد الأفريقي.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

وأود أن أوجه انتباه أعضاء المجلس إلى الوثيقة S/2021/881، التي تتضمن تقرير الأمين العام عن الحالة في أبيي، والوثيقة S/2021/805، التي تتضمن نص رسالة مؤرخة ١٧ أيلول/سبتمبر ٢٠٢١ موجهة من الأمين العام إلى رئيسة مجلس الأمن.

معروض على المجلس نص بيان للرئيس باسم المجلس بشأن موضوع جلسة اليوم. وأشكر أعضاء المجلس على إسهاماتهم القيمة في هذا البيان. ووفقا للتفاهم الذي تم التوصل إليه بين أعضاء المجلس، سأعتبر أن أعضاء مجلس الأمن يوافقون على البيان الذي سيصدر بوصفه وثيقة من وثائق مجلس الأمن تحت الرمز S/PRST/2021/20.

أعطي الكلمة الآن للسيد لاكروا.

السيد لاكروا (*تكلم بالإنكليزية*): يسرني أن أخاطب مجلس الأمن اليوم بشأن الحالة في أبيي والاستعراض الاستراتيجي لقوة الأمم المتحدة الأمنية المؤقتة لأبيي.

في سياق تنفيذ ولايتها خلال الفترة المشمولة بالتقرير السابق، واصلت القوة بنجاح عملها لحماية سكان أبيي من خلال وجودها العسكري والإجراءات المتعلقة بالألغام ودعمها للحوار بين القبائل ولمشاركة المرأة في الحياة السياسية وسيادة القانون. وقد استفاد أكثر من ١٠٣ ٠٠٠ شخص من الضعفاء من أعمال المساعدة الإنسانية والإنعاش التي اضطلعت بها القوة.

ومن المشجع أن جنوب السودان والسودان قد شكلا الآن لجانا وطنية معنية بمسألة أبيي. وكان دفء العلاقات بين البلدين جليا في أبيي عندما كنت هناك قبل شهر؛ حيث كانت معظم التهديدات للسكان المحليين ذات طابع إجرامي، وليس عسكري. وواصلت البعثة الاستفادة من هذا الزخم في تعاونها مع حكومتي السودان وجنوب السودان بشأن جميع المسائل ذات الصلة بالبعثة. وبالتنسيق الوثيق مع إدارة عمليات السلام وإدارة الدعم العملياتي في الأمانة العامة، كرست البعثة قدرا كبيرا من الطاقة والموارد للتخطيط العسكري واللوجستي المعقد الذي سيتطلبه انتقال البعثة من قوة مؤلفة من وحدة واحدة إلى عملية سلام متعددة الجنسيات.

وتتعلق معظم التحديات الجديدة خلال الفترة الماضية بولاية الآلية المشتركة لرصد الحدود والتحقق منها، حيث جعل ممثلو المجتمع المحلي في غوك مشار من الصعب، وفي نهاية المطاف، من المستحيل على قوة الأمم المتحدة الأمنية المؤقتة لأبيي أن تواصل دعم تنفيذ ولاية الآلية المشتركة لرصد الحدود والتحقق منها إلى حد كبير. وسأعود إلى هذه النقطة عند مناقشة الاستعراض الاستراتيجي، وأعربت عن تقديري لتركيز مجلس الأمن على هذه المسألة خلال جلسته المغلقة المعقودة في ١٣ تشرين الأول/أكتوبر، والبيان الذي تلاها لدعم

قوة الأمم المتحدة الأمنية المؤقتة لأبيي والآلية المشتركة لرصد الحدود والتحقق منها في ١٥ تشرين الأول/أكتوبر (SC/14666).

أود أن أنتقل إلى الاستعراض الاستراتيجي لقوة الأمم المتحدة الأمنية المؤقتة لأبيي. بناء على طلب المجلس، أجرى فريق تابع لإدارة عمليات السلام، بالاشتراك مع مكتب المبعوث الخاص للقرن الأفريقي وإدارة الدعم التشغيلي وإدارة السلامة والأمن، مشاورات بالحضور الشخصي مع أصحاب المصلحة في السودان وجنوب السودان وإثيوبيا في الفترة من ١٨ إلى ٣٠ حزيران/يونيه. وتم تشاطر التوصيات المتعلقة بالمضي قدما بالنسبة لقوة الأمم المتحدة الأمنية المؤقتة لأبيي مع المجلس في رسالة من الأمين العام مؤرخة ١٧ أيلول/سبتمبر.

وسأركز اليوم على أربع مسائل رئيسية.

أولا، جاء الاستعراض الاستراتيجي بعد طلب مجلس الأمن إمكانية وضع استراتيجية لخفض قوة الأمم المتحدة الأمنية المؤقتة لأبيي تدريجيا وخروجها على النحو المبين في قراريه ٢٥٥٠ (٢٠٢٠) و ٢٥٧٥ (٢٠٢١). واسترشد الفريق، أساسا، بالحالة السريعة التغيير في السودان وجنوب السودان على مدى السنوات العشر الماضية، منذ إنشاء قوة الأمم المتحدة الأمنية المؤقتة لأبيي. وقد بدأ تحسن العلاقة بين الحكومتين يؤتي ثماره في المناطق الحدودية وفي أبيي، وتستند توصيات الأمين العام بالنسبة لمستقبل القوة إلى ذلك الواقع الجديد.

وعلى الرغم من التحديات الداخلية التي تواجه كل من السودان وجنوب السودان، فإن التزامهما الثنائي تجاه التعاون بشأن القضايا المعلقة لا يزال قائما. ويبدو أن اللهجة السياسية المتفائلة بشأن قضية أبيي التي استمع إليها فريق الاستعراض الاستراتيجي في الخرطوم وجوبا في حزيران/يونيه ظلت على حالها حتى الآن. وسمعت رسالة أمل مماثلة في تحقيق سلام شامل في أبيي خلال زيارتي للمنطقة الشهر الماضي.

ثانيا، حدد فريق الاستعراض استمرار وجود انعدام كبير في الثقة بين المجتمعات المحلية في أبيي، ولا سيما بين المسيرية ونغوك دينكا، ولاحظ وجود حيز هام لتقديم مساعدة الأمم المتحدة في مجالات بناء السلام والتعافي والمساعدة الإنسانية والإنمائية. وتواصل الأمم المتحدة إعطاء الأولوية لدعم تلك المسألة، ويحدوني الأمل في أن يزود المجلس قوة الأمم المتحدة الأمنية المؤقتة لأبيي بولاية مستمرة ومعززة إلى حد ما في هذا المجال بالذات، في حين تحدد ببطء ولكن بشكل مطرد المجالات التي يمكن للجانب العسكري والأمني للقوة أن يبدأ فيها التحضير للخفض التدريجي في نهاية المطاف.

ثالثا، من السابق لأوانه معرفة ما سيعنيه تأثير التطورات التي حدثت هذا الأسبوع في الخرطوم بالنسبة إلى قوة الأمم المتحدة الأمنية المؤقتة لأبيي على أساس يومي، ولكنني متفائل، لأنني أعرف أن جميع الأطراف في السودان قد أيدت القوة حتى الآن. كما أعرب عن امتناني لاستمرار تعاون جنوب السودان في دعم القوة. وبالنظر إلى الديناميات على أرض الواقع، نحث الأطراف على كفالة الدعم الفعال لجهودنا الرامية إلى استبدال الوحدات في الفترة المقبلة مع الحفاظ على المكاسب التي تحققت حتى الآن في بناء الثقة وتوفير الأمن. وسيكون نجاح تلك العملية بالغ الأهمية للتأكد من أن القوة قادرة على الاستمرار كبعثة ومواصلة تنفيذ ولايتها.

وهكذا فإن تخطيطنا لاستبدال الوحدة العسكرية الحالية بالكامل بوحدة متعددة الجنسيات سيستمر بكل همة. وإنني ممتن لحكومة إثيوبيا، ولا سيما لحفظة السلام وأسرهم، على التزامهم بحفظ السلام التابع للأمم المتحدة. لقد قام نساء ورجال إثيوبيا بعمل رائع في أبيي على مدى السنوات العشر الماضية، كما يتضح من تحسن الحالة في الميدان. وأغتنم هذه الفرصة أيضا لأعرب عن خالص تعازي لحكومة إثيوبيا والأسرة التي تأثرت بفقدان أحد حفظة السلام الإثيوبيين في غوك مشار، جنوب السودان، في ١٤ أيلول/سبتمبر. وبطبيعة الحال، نتذكر جميع حفظة السلام الإثيوبيين الذين جادوا بأرواحهم خلال هذه السنوات العشر.

وفيما يتعلق بالجانب العسكري للقوة، يقترح الاستعراض الاستراتيجي خيارين قابلين للتطبيق بالنسبة للقوة. أحدهما هو الإبقاء

على قوام القوة الإجمالي قرب ما هو عليه حاليا؛ ويقترح الخيار الثاني تخفيضا طفيفا لسقف القوات، وهي خطوة تتطلب المزيد من التعديلات التشغيلية ولكن ينبغي لها أن تشجع السودان وجنوب السودان على المضي قدما في المسائل المعلقة بقدر أكبر من الاستعجال. ويوصي أيضا بأن تضع الأمم المتحدة استراتيجية لدعم سيادة القانون.

ومن النتائج الأخرى للاستعراض الاستراتيجي ضرورة الإبقاء على الآلية المشتركة لرصد الحدود والتحقق منها على ما هي عليه. ومن المؤسف حقا أن هناك تحديات خطيرة في ثلاثة من المواقع الخمسة التابعة للآلية المشتركة لرصد الحدود والتحقق منها، وهي كير آدم/سفاهة (موقع الفريق ١١)؛ ووار أبار/السمية (موقع الفريق ١٢)، في المنطقة الحدودية الآمنة المنزوعة السلاح؛ وغوك مشار في جنوب السودان. وأعربت عن تقديري للبيان الذي أصدرته حكومة جنوب السودان في ١٩ تشرين الأول/أكتوبر والذي أكدت فيه من جديد التزامها تجاه الآلية المشتركة لرصد الحدود والتحقق منها، وأشارت إلى أن عملها مع المجتمعات المحلية في منطقة غوك مشار مستمر. وآمل أن يعني ذلك عودة سريعة للآلية المشتركة لرصد الحدود والتحقق منها إلى تلك المواقع الثلاثة، لأن عدم تنفيذ ولاية مجلس الأمن يمكن أن يعرض للخطر السلام والأمن العامين في المناطق الحدودية، في خرق لاتفاق مركز القوات بين حكومة جنوب السودان وقوة الأمم المتحدة الأمنية المؤقتة لأبيي.

رابعا، تظل المفاوضات الرامية إلى التوصل إلى تسوية سياسية بشأن منطقة أبيي، التي يتصدرها السودان وجنوب السودان، تشكل لبنات بناء حاسمة الأهمية في سبيل وضع استراتيجية لخروج قوة الأمم المتحدة الأمنية المؤقتة لأبيي. وكجزء من تحديد رؤية استراتيجية للبعثة، من المهم وضع مجموعة من المعايير المرجعية بالتنسيق الوثيق مع السودان وجنوب السودان. وينبغي أن تتضمن هذه المعايير متطلبات محددة لإشراك المرأة. وبالإضافة إلى ذلك، ينبغي أن تبنى حول الآليات المشتركة التي أنشأها الطرفان بالفعل من أجل تسوية مسألة أبيي.

وفي الختام، أعتقد أن الاستعراض الاستراتيجي الذي قامت به قوة الأمم المتحدة الأمنية المؤقتة لأبيي قد قدم توصيات هامة لإعادة تشكيل البعثة، ويتضمن خيارات قوية من شأنها أن تعزز تنفيذ ولاية القوة في المستقبل القريب. وإنني أتطلع إلى توجيه المجلس بشأن هذه المسألة وإلى التعاون المستمر مع حكومتي جنوب السودان والسودان في دعمنا للمجتمعات المحلية في أبيي.

وأخيرا، إذ أن هذه الجلسة ستكون آخر جلسة لمجلس الأمن لقائد قوة البعثة والقائم بأعمال رئيس البعثة، اللواء كيفيالو آمدي تيسيما من إثيوبيا، أود أن أشكره على قيادته الثابتة للبعثة وعلى دعمه لعملية انتقال قوة الأمم المتحدة الأمنية المؤقتة لأبيي إلى عملية سلام متعددة الجنسيات تابعة للأمم المتحدة.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر السيد لاكروا على إحاطته.

أعطي الكلمة الآن للسيد أونانغا أنيانغا.

السيد أونانغا – أنيانغا (*تكلم بالإنكليزية*): أود أن أشكركم، سيدي الرئيس، على إتاحة الفرصة لإطلاع مجلس الأمن على التقدم المحرز في تنفيذ القرار ٢٠٤٦ (٢٠١٢)، الذي يتعلق بالقضايا الثنائية المعلقة بين السودان وجنوب السودان والحالة في ولايتي جنوب كردفان والنيل الأزرق. وبما أنني أخاطب مجلس الأمن للمرة الأولى منذ تولي كينيا الرئاسة، اسمحوا لي أن أهنئكم بحرارة على تعاملكم الكفء وإدارتكم الماهرة لأعمال هذا الجهاز.

تعقد جلسة اليوم في ظل تحديات متعددة الأوجه تشكل تهديدا خطيرا لاستقرار عدة بلدان في القرن الأفريقي والمنطقة. وقد تفاقم هذا الوضع بسبب تأثير مرض فيروس كورونا الذي أدى إلى تفاقم الظروف المعيشية الهشة أصلا.

إن الأحداث المأساوية التي تتكشف في السودان في أعقاب التغيير غير الدستوري للحكومة تعكس عملية الانتقال المتعثرة التي تمر بها بلدان كثيرة في المنطقة.

ولذلك سيكون من المهم استعادة النظام الدستوري في السودان على وجه السرعة، تمشيا مع الإعلان الدستوري واتفاق جوبا للسلام.

وعلى الرغم من القيود التي تفرضها الجائحة، تمكنت من التواصل مع السلطات الوطنية في كلا البلدين خلال الفترة المشمولة بالتقرير، برفقة وكيل الأمين العام لاكروا في الخرطوم وأبيي، وهنا في نيويورك، وكذلك عن بعد. وقد زرنا الخرطوم وأبيي في الفترة من ٦ إلى ٨ أيلول/سبتمبر في إطار مشاورات أجريت مع حكومات السودان وجنوب السودان وإثيوبيا بشأن الوضع المقبل لقوة الأمم المتحدة الأمنية المؤقتة لأبيي. كما ناقشت العلاقات الثنائية بين السودان وجنوب السودان.

ورغم أن معظم ما أوافيكم به من معلومات قد يبدو بعيدا بعض الشيء عن الحالة الراهنة في السودان، التي يمكن أن تؤثر سلبا على العلاقات الثنائية، فإنني آمل مخلصا ألا يخرج الاتجاه الإيجابي الأخير عن مساره. ومما يبعث على التشجيع أن السودان وجنوب السودان ما فتئا يعمقان علاقاتهما، على نحو ما تجسد في عدة زيارات ومبادرات رفيعة المستوى لدعم عمليات السلام فيهما. ويشمل ذلك بدء محادثات السلام في جوبا بين حكومة السودان وفصيل الحلو التابع لحركة التحرير الشعبية السودانية – قطاع الشمال في ٢٦ أيار/مايو، وإطلاق عملية وضع الدستور الدائم في جنوب السودان، فضلا عن الجهود الرامية إلى المساعدة في التصدي للاقتتال الداخلي بين الفصائل المتنافسة في الجناح المعارض في الحركة الشعبية/الجيش الشعبي لتحرير السودان، مما قد يؤدي إلى انهيار عملية السلام في جنوب السودان.

ومن الأمور الحاسمة أن الرئيس كير ورئيس الوزراء حمدوك توصلا إلى اتفاق لاستئناف تجارة الصادرات والتجارة عبر الحدود. وفي هذا الصدد، اتفقا على إعادة فتح نقاط العبور الحدودية بين بلديهما. إلا أن ذلك لم يبدأ، حيث طغت عليه الأحداث الجارية في السودان.

واتفق البلدان على خارطة طريق لاستعراض ومتابعة تنفيذ جميع اتفاقات التعاون لعام ٢٠١٢، مع قيام وزارتي الخارجية بوضع جداول زمنية. وفي غضون ذلك، تعهدا بإزالة جميع الحواجز التي تعترض المعاملات المصرفية والسماح للمصارف بإنشاء فروع لها في كلا البلدين. كما التزما بوضع استراتيجية مشتركة للنفط والغاز في اجتماع الآلية السياسية والأمنية المشتركة في الفترة من ٨ إلى ٩ أيلول/سبتمبر في جوبا، على الرغم من عدم الإشارة إلى ذلك في قرارات اجتماع الآلية. كما اتفق السودان وجنوب السودان على تعزيز التعاون في مجال الأمن والاستخبارات.

ودعت الآلية إلى إحراز التقدم بشأن فتح نقاط العبور الحدودية؛ وطلبت إلى السودان وجنوب السودان ضمان الانسحاب الفوري لقواتهما من مربع أبيي، على أن يكتمل في موعد أقصاه ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٢١، وكلفت القوة بتقديم تقرير شهري في هذا الصدد؛ وطلبت إلى البلدين أن يتعاملا مع عناصر الجناح المعارض في الحركة الشعبية/الجيش الشعبي لتحرير السودان التي لا تزال في المنطقة الحدودية الآمنة المنزوعة السلاح؛ وحثت البلدين على استئناف اجتماعات لجنة الرقابة المشتركة في أبيى.

وعلى الرغم من أن البلدين يؤيدان استئناف اجتماعات اللجنة، التي عقد آخرها في عام ٢٠١٧، فإنهما يختلفان على جدول أعمالها ولم يحددا بعد موعدا جديدا للاجتماع. وفيما يتعلق بالمضمون، فبينما يدافع السودان عن المؤسسات المشتركة المنصوص عليها في الاتفاق بشأن الترتيبات المؤقتة لإدارة منطقة أبيي وأمنها في ٢٠ حزيران/يونيه ٢٠١١، ينظر جنوب السودان في مناقشة المؤسسات المشتركة، ولا سيما دائرة شرطة أبيي، التي لم تبدأ، بدعوى المخاوف التي من شأنها أن تعزز موقف الخرطوم من أبيي.

وما برحت هذه الخلافات تعرقل باستمرار اجتماعات اللجنة، لا سيما مع إعراب جنوب السودان عن إحباطه إزاء استمرار وجود شرطة النفط السودانية في دفرة، وألمح الآن إلى إمكانية نشر قوات في أبيي ما لم يسحب السودان قواته. كما يدعي السودان أن العناصر المسلحة لجنوب السودان لا تزال موجودة داخل مربع أبيي. ونأمل أن يلتزم البلدان بالموعد النهائي المحدد في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٢١، وهو الموعد الذي حددته الآلية، لسحب جميع القوات المسلحة

حتى يتسنى لاجتماعات اللجنة، عند إعادة انعقادها في نهاية المطاف، أن تركز على ولاية الآلية المتمثلة في الإشراف السياسي والإداري على المجلس التنفيذي لمنطقة أبيي الذي لم يتم تشكيله بعد، وتوفير التوجيه لتنفيذ مختلف الاتفاقات في الوقت المناسب وتيسير تهيئة بيئة آمنة ومستقرة في أبيي والحفاظ عليها. وقد أعاق الجمود الذي طال أمده إحراز أي تقدم في أبيي وترك المنطقة في وضع غير محدد بوضوح، مما واصل تأجيج عدم الاستقرار.

وفي تطور إيجابي، أنشأ كل بلد على حدة لجنة رفيعة المستوى بشأن أبيي. وتستعرض اللجنتان بشكل منفصل جميع الاتفاقات السابقة بشأن أبيي في ضوء المفاوضات التي يسرها طرف ثالث والتي قد تفضي إلى تسوية الوضع النهائي لأبيي، وهي مسألة كرس الرئيس مبيكي وفريقه جهودا مكثفة من أجلها.

ولتناول اتفاقيات التعاون لعام ٢٠١٢ بشكل شامل، اجتمع البلدان في جوبا في ٢١ تشرين الأول/أكتوبر في أول اجتماع مشترك بين الآلية السياسية والأمنية المشتركة واللجنة الحدودية المشتركة، الذي عقده برنامج الاتحاد الأفريقي للحدود وافتتحه النائب الأول لرئيس جنوب السودان، ريك مشار. وحث السيد مشار الطرفين على التعجيل بتنفيذ اتفاقات التعاون. ومن المقرر عقد الاجتماع المشترك المقبل في الأسبوع الثاني من كانون الثاني/يناير ٢٠٢٢.

وفيما يتعلق بالتطورات الأخيرة المثيرة للقلق في قوك مشار، وكير آدم/سفاهة، ووار أبار/سميح، التي تهدد أمن وسلامة أفراد الآلية المشتركة بين قوة الأمم المتحدة الأمنية المؤقتة لأبيي والآلية المشتركة لرصد الحدود والتحقق منها وأدت إلى مصرع أحد حفظة السلام بصورة مؤسفة، قمت بتذكير سلطات جنوب السودان بالتزاماتها بموجب القرارين ٢٥١٨ (٢٠٢٠) و ٢٥٧٥ (٢٠٢١) واتفاق مركز القوات. وفي هذا الصدد، أرحب ببيان الحكومة الصادر في ١٩ تشرين الأول/أكتوبر، والذي كررت فيه التزامها تجاه الآلية المشتركة وأعربت عن دعمها القاطع للقوة.

وفي ٣ تشرين الأول/أكتوبر، أصدر جنوب السودان بيانا بمناسبة الذكرى السنوية الأولى لاتفاق جوبا للسلام بين حكومة السودان والحركات المسلحة السودانية. وفي حين أشادت لجنة الوساطة في جنوب السودان بالتقدم الذي أحرزته الأطراف السودانية في تشكيل الحكومات الوطنية وحكومات الولايات جزئيا، دعت إلى مضاعفة الجهود لحشد الإرادة السياسية لتنفيذ الاتفاق. وأعربت كذلك عن قلقها إزاء الخلافات بين القوى السياسية السودانية داخل الحكومة الانتقالية وشجعتها على حل تلك الخلافات عن طريق الحوار.

وفيما يتعلق بحل النزاع في ولايتي جنوب كردفان والنيل الأزرق، أشير مع الأسف إلى أن الجهود التي بذلتها لجنة الوساطة في جنوب السودان لم تنجح بعد في إعادة حكومة السودان وفصيل الحلو التابع للحركة الشعبية لتحرير السودان - قطاع الشمال إلى طاولة المفاوضات منذ تعليق المحادثات بينهما لمدة أسبوعين، في ١٥ حزيران/يونيه، لإتاحة الوقت للأطراف للتشاور مع الفئات المعنية بشأن المسائل المعلقة.

وقد اتفق الطرفان على معظم المسائل، لكنهما لا يزالان يختلفان بشأن مطلبين رئيسيين للحركة الشعبية لتحرير السودان - الشمال: أولا، اعتماد دولة علمانية في السودان، وثانيا، حل قوات الدعم السريع في إطار الترتيبات الأمنية. ومع ذلك، من المشجع أن كلا الطرفين أكدا من جديد التزامهما بعملية السلام وأعربا عن أملهما في الاتفاق على المسائل المعلقة خلال الجولة المقبلة من المحادثات. وألاحظ أيضا، للأسف، أنه رغم وجود عبد الواحد النور، من حركة/جيش تحرير السودان التي تتخذ من دارفور مقرا لها، في جوبا في ٢٦ أيار/مايو، إلا أنه قاوم مرة أخرى محاولات الرئيس كير إشراك حركته في عملية السلام في السودان.

ورغم استمرار الخلافات بين حكومتي السودان وجنوب السودان بشأن عدد من المسائل المعلقة، بما في ذلك الوضع النهائي لأبيي، فإن تكثيف الاتصالات الرفيعة المستوى بين البلدين والتكامل بين جهود الوساطة التي يبذلانها في حل الصراعات الداخلية لكل منهما

يبشران بالخير لتعايشهما السلمي الطويل الأجل. ومن الأهمية بمكان لكلا البلدين الحفاظ على التقدم المحرز حتى الآن والبناء عليه وحل النزاع في ولايتي النيل الأزرق وجنوب كردفان. وبينما يقومان بذلك ينبغي للمجتمع الدولي أن يضاعف جهوده لتمكينهما من تحقيق أهدافهما النبيلة.

ونظرا للبيئة الإقليمية المتزايدة التوتر، آمل ألا تؤدي التطورات الراهنة في السودان إلى عكس مسار الإنجازات الجديرة بالثناء التي تحققت بالفعل. وسيواصل مكتبي العمل مع سلطات كلا البلدين، ومع الجهات الفاعلة الإقليمية الرئيسية، بما في ذلك الاتحاد الأفريقي، ولا سيما فريق الاتحاد الأفريقي الرفيع المستوى المعني بالتنفيذ، وقيادة الرئيس مبيكي، فضلا عن الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية، من أجل تشجيع الطرفين على نزع فتيل التوترات، ودفع تنفيذ جميع اتفاقات التعاون قدما، وتعزيز علاقاتهما الثنائية المحسنة.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*)**:** أشكر السيد أونانغا – أنيانغا على إحاطته.

أعطي الكلمة الآن للسيد مبيكي.

السيد مبيكي (*تكلم بالإنكليزية*)**:** أشكركم، سيدي، على هذه الفرصة لمخاطبة مجلس الأمن. لقد قيل لي أنه يجب أن أتحدث عن الوضع النهائي لأبيي. واسمحوا لي أن أخوض في بعض التفاصيل المتعلقة بتاريخها.

يذكر المجلس أن السودان حصل على استقلاله في عام ١٩٥٦، وأنه حتى قبل ذلك بخمس سنوات، في عام ١٩٥١، كانت الإدارة الاستعمارية قد تناولت مسألة المكان الذي ينبغي أن تكون فيه أبيي فيما يتعلق بالحدود بين ما كان يمكن أن يكون آنذاك جنوب السودان وشمال السودان. في ذلك الوقت، اعتقد الزعيم الأكبر دينغ ماجوك أنه سيكون من الأفضل ترك أبيي كجزء من مقاطعة كردفان، التي كانت آنذاك في شمال السودان.

ونُقل عنه قوله:

"أنا الآن الخيط الرابط بين العرب والجنوب. أنا خيط مثل الخيط الذي تُرتق به الملابس. إذا انسحبت، سيتفكك البلد".

آمل أن يضع المجلس في اعتباره تلك الأقوال بصفة خاصة، حيث أنها موضوع متكرر بالنسبة لمكان أبيي فيما يتعلق بكل من السودان في الشمال، وجنوب السودان.

لقد اندلعت الحرب الأهلية بين الشمال والجنوب في عام ١٩٥٥ وانتهت في عام ١٩٧٢ باتفاق تم توقيعه في أديس أبابا. ناقش ذلك الاتفاق مسألة أبيي وذكر بشكل أساسي أنه يجب إعطاء أبناء أبيي الفرصة لتقرير مكان أبيي – في الشمال أم الجنوب. وكان الاتفاق بشكل أو بآخر استفتاءً بين سكان أبيي لمناقشة هذه المسألة، مما يعني فعليا إدراج المنطقة التي تغطي المشيخات التسع لقبيلة دينكا نقوك في أبيي. ولم يُنفذ اتفاق عام ١٩٧٢ أبداً.

ويتضمن اتفاق السلام الشامل لعام ٢٠٠٥ البروتوكول المتعلق بفض الصراع في منطقة أبيي، الذي يكرر ما ورد في اتفاق عام ١٩٧٢ – وهو أنه يجب إجراء استفتاء بين أبناء أبيي لتقرير المكان الذي تنتمي إليه. وردد بروتوكول أبيي، كما ذكرت سابقا وكما أعرب عنه في الأصل الزعيم الأكبر دينغ ماجوك، الشعور بأن أبيي هي جسر بين الشمال والجنوب، يربط أبناء السودان. لقد أتاح البروتوكول إمكانية إجراء استفتاء، وهو الأمر الذي لم يتم. وأعتقد أنه يجب علينا، في هذا السياق، أن نضع في اعتبارنا أن قبيلتي دينكا نقوك والمسيرية تعتقدان أن لديهما حقا تاريخيا في المطالبة بأبيي كإقليم لهما.

كان علينا، نحن فريق الاتحاد الأفريقي الرفيع المستوى المعني بالتنفيذ، أن نقدم اقتراحا إلى حكومتي السودان وجنوب السودان بشأن كيفية حلهما لمسألة الوضع النهائي لأبيي التي لم تُحل، والتي أثيرت في الأعوام ١٩٥١ و ١٩٧٢ و ٢٠٠٥. وقد قمنا بالفعل بإعداد اقتراح، وقدمناه في عام ٢٠١٢. ولكن قبل ذلك، في عام ٢٠١١، كنا قد قدمنا للطرفين اتفاقا بشأن ترتيبات مؤقتة لإدارة وأمن منطقة أبيي، ينص على إنشاء مؤسسات مختلفة لإدارة المنطقة في انتظار وضعها النهائي. ولا بد لي أن أقول إنه لم يتم تنفيذ تلك الاتفاقات المؤقتة.

وفي النهاية، سألت الحكومتان عما إذا كان الفريق يستطيع مساعدتهما بتقديم اقتراح بشأن مسألة الوضع النهائي، وهو ما فعلناه. وكانت النتيجة أن حكومة جنوب السودان قبلت الاقتراح، ولكن حكومة السودان رفضته. وقد قبل هذا الاقتراح مجلس السلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي، بينما سانده مجلس الأمن. بيد أنه لم يتم تنفيذه أبدا. وتعود المسألة الآن أمامنا: ما الذي ينبغي عمله بشأن مسألة الوضع النهائي لأبيي؟

فيما يتعلق بما نقوم به، يتعين علينا العودة إلى حكومتي السودان وجنوب السودان لمناقشة المسألة.

ويجب أن نقول لهما أنهما وقَّعتا على تعهد بشأن بروتوكول أبيي، الذي يشكّل جزءا من اتفاق السلام الشامل لعام ٢٠٠٥. وينص ذلك الاتفاق على أنه يجب إجراء استفتاء في أبيي، والسماح لأفراد قبيلة دينكا نقوك وغيرهم من السودانيين المقيمين في أبيي بالتصويت. ذلك هو الاتفاق. ويتمثل التحدي الذي تواجهانه في كيفية القيام بذلك وما ينبغي فعله، من الناحية العملية، للتأكد من أنهما تفيان بالالتزام الذي تعهدا به، كما هو مبين في بروتوكول أبيي لعام ٢٠٠٥. وذلك ما يحاول مقترحنا أن يفعله.

ومع ذلك، لم يُتفق على هذه المسألة. ولذلك علينا أن نعود إلى هاتين الحكومتين وننظر معهما في مقترح مشروع الاتفاق، لأنه الوثيقة الوحيدة المطروحة على الطاولة. وهو مقترح شامل يتناول الخطوات التي يمكن اتخاذها لتحديد الوضع النهائي لأبيي. ويجب على كل حكومة أن تراجع الوثيقة لتحديد العناصر التي تتفقان عليها وتلك التي تختلفان بشأنها. وفي الحالات التي تختلفان فيها، ما هي العناصر التي يمكن استبدالها؟

وقررنا أنه ينبغي، قبل أن نشرك الحكومتين، وهو ما سنفعله، أن نحصل أيضا على آراء غيرهما من أصحاب المصلحة. فخلال كامل فترة التفاعلات والاتصالات بشأن مسألة أبيي، كان من الواضح أن هناك عدة أفراد من قبيلتي المسيرية ودينكا نقوك، ممن برز اهتمامهم بشكل خاص بحل المسألة. ورأينا أنه ينبغي لنا أن نشرك هؤلاء الأشخاص أولا ثم ننتقل، بعد الاستماع إلى آرائهم، إلى إشراك الحكومتين، مستمدين القوة من آراء القبيلتين حول ما تعتقدان أنه ينبغي أن يحدث.

ويتمثل الغرض من الوضع الخاص لأبيي في ضمان التعايش السلمي والتعاون الودي بين قبيلتي دينكا نقوك والمسيرية في المنطقة. وهناك أيضا مسألة الحدود المرنة بين أبيي والمناطق المحيطة بها، مثل جنوب كردفان. هذا علاوة على مسألة حقوق الرعاة. فأفراد قبيلة المسيرية من الرعاة ويجب أن ترعى ماشيتهم. وهم يمرون عبر أبيي، بل إلى أبعد من ذلك في جنوب السودان، بحثا عن المراعي والمياه. ومهما حدث لأبيي، يجب ضمان حقوق أولئك الرعاة.

وهناك مسائل تتعلق بتقاسم الإيرادات والتنمية الاقتصادية لمنطقة أبيي. وقد ذُكرت مسألة لجنة الرقابة المشتركة في أبيي. فاللجنة لا تزال موجودة ولكنها بحاجة إلى الانعقاد. غير أنها ستظل موجودة.

وهناك أيضا مسألة الاستفتاء، وهي صعبة بعض الشيء. وتكمن إحدى الصعوبات في ذلك الصدد في من ينبغي أن يكون له حق التصويت – من يحق له التصويت في الاستفتاء؟

ويشير بروتوكول أبيي إلى أفراد قبيلة دينكا نقوك وغيرهم من السودانيين المقيمين في منطقة أبيي. وأضاف فريق الاتحاد الأفريقي الرفيع المستوى المعني بالتنفيذ أن معيار التأهل للتصويت هو الإقامة الدائمة داخل منطقة أبيي – أي أن يكون للسودانيين الآخرين المقيمين في منطقة أبيي، وبالطبع أفراد قبيلة دينكا نقوك، لديهم إقامة دائمة في منطقة أبيي.

وتلك مسألة محورية للغاية بالنسبة للخلافات بين الحكومتين، حتى فيما يتعلق بالترتيبات المؤقتة للإدارة والأمن في منطقة أبيي. فعلى سبيل المثال، تنص الترتيبات المؤقتة على إنشاء مجلس أبيي – وهو نوع من المجالس التشريعية. فكيف نؤلف ذلك المجلس التشريعي؟ ستكون هناك آراء مختلفة حول هذه المسألة. أما بالنسبة لمسألة الاستفتاء، فمن هم سكان أبيي؟ إن مسألة المؤهلين للتصويت في

الاستفتاء شائكة للغاية. وأشير هنا إلى مختلف الفقرات الواردة في ذلك المقترح للإشارة إلى حجم المشاورات التي يجب إجراؤها بيننا وبين أصحاب المصلحة ومع حكومتي السودان وجنوب السودان.

ونحن بصدد إجراء مشاورات من ذلك النوع. وقد اعتقدنا في وقت سابق أننا سننتهي من تلك العملية بحلول أيلول/سبتمبر – أي الشهر الماضي – ولكن ثبت استحالة ذلك. وعلينا أن نواصل تلك العملية ونجد سبيلا للتوصل إلى توافق في الآراء بين الحكومتين. وآمل أن يتسق توافق الآراء بين الحكومتين مع آراء قبيلتي دينكا نقوك والمسيرية حتى يكفل الاتفاق المبرم الاستقرار لأبيي. وستتمثل خطوتنا التالية في إشراك الحكومتين في العملية تفصيلا.

وفي غضون ذلك، من المهم لولاية مجلس الأمن لقوة الأمم المتحدة الأمنية المؤقتة لأبيي، أو لقوة مماثلة، أن تستمر وكما قال السيد لاكروا، لقد اضطلعت القوة بدور بالغ الأهمية في الحفاظ على الاستقرار. وكما يرى الأعضاء، هناك قدر كبير من الحساسية تجاه هذه المسألة في كل من جنوب السودان والسودان. ولذلك نود أن نتجنب، مهما كلف الأمر، أن تزداد التوترات المحيطة بالمسألة إلى حد حدوث نزاع بين البلدين. وعليه، فإن استمرار قوة الأمم المتحدة الأمنية المؤقتة لأبيي مهم جدا.

وأود أن أؤكد لكم، سيدي الرئيس، ومجلس الأمن أن الفريق عازم على الاضطلاع بذلك العمل المفصل حتى نتوصل مجددا إلى قدر من التوافق في الآراء بين الطرفين لينفذا ما اتفقا عليه بموجب بروتوكول أبيي.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر السيد مبيكي على إحاطته.

أعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس الذين يرغبون في الإدلاء ببيانات.

السيد ميلز (الولايات المتحدة الأمريكية) (*تكلم بالإنكليزية*): أود أن أشكر وكيل الأمين العام لعمليات السلام والمبعوث الخاص للأمين العام للقرن الأفريقي ورئيس فريق الاتحاد الأفريقي الرفيع المستوى المعني بالتنفيذ، السيد مبيكي، على إحاطاتهم الشاملة اليوم. وسنستفيد مما سمعناه اليوم من كل منهم في نظرنا في إدخال تعديلات على ولاية قوة الأمم المتحدة الأمنية المؤقتة لأبيي قبل أن تنتهي في ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر.

وأود أن أبدأ بإعادة تأكيد دعم الولايات المتحدة للقوة، لا سيما أن البعثة تلتزم بالاضطلاع بالمهام الموكلة إليها، بالرغم من القيود العديدة المفروضة. ونود أن نشكر جميع أفراد القوة، النظاميين والمدنيين على السواء، على جهودهم المخلصة لإحلال السلام والأمن والاستقرار في المنطقة.

وكما ذكرت آنفا، لا يمكنني أن أتجاهل حقيقة أن تجديد ولاية القوة الأمنية المؤقتة يحدث، كما سمعنا، على خلفية التطورات المثيرة للقلق في السودان التي ناقشها مجلس الأمن أمس في جلسة مشاورات. وقد أدانت الولايات المتحدة استيلاء الجيش على الحكومة الانتقالية في السودان. فذلك يتعارض مع الإعلان الدستوري والتطلعات الديمقراطية للشعب السوداني، وهو أمر غير مقبول على الإطلاق. وكما ذكرنا مرارا، فإن أي تغييرات بالقوة في الحكومة الانتقالية في الخرطوم تعرض المساعدة المقدمة من الولايات المتحدة للخطر.

وأود كذلك أن أتوقف لحظة لأعرب عن خالص تعازي الولايات المتحدة في وفاة أحد أفراد حفظ السلام الإثيوبيين التابعين لقوة الأمم المتحدة الأمنية المؤقتة لأبيي في ١٤ أيلول/سبتمبر. وكما أكد المجلس من خلال بيانه الصحفي الصادر في ١٥ تشرين الأول/أكتوبر (SC/14666)، فإن سلامة وأمن حفظة السلام التابعين له تكتسي أهمية قصوى. ومن غير المقبول أن يفقد أحد حفظة السلام التابعين للأمم المتحدة حياته في أعقاب رفض منح تصاريح للطيران لتوفير رعاية طبية عاجلة. وبصراحة، من غير المعقول أيضا أن يمنع أفراد في قوك مشار وصول الأغذية والمياه والإمدادات الطبية إلى حفظة السلام التابعين للأمم المتحدة المتمركزين في المنطقة.

وندعو حكومة جنوب السودان إلى إعادة السماح بدخول الإمدادات عاجلا للسماح لحفظة السلام التابعين للأمم المتحدة بالوفاء

بالمهام التي كلفهم بها المجلس، وإلى اتخاذ خطوات فورية لتخفيف حدة التوتر ومنع الهجمات العنيفة ضد أفراد القوة وضمان سلامة موظفي الأمم المتحدة. وندعو حكومتي السودان وجنوب السودان إلى الموافقة على جميع طلبات تصاريح الهبوط المتصلة بعمليات الإجلاء الطبي وإجلاء الجرحى.

كما يساور الولايات المتحدة قلق متزايد إزاء محاولات السكان المحليين في قوك مشار إجبار القوة المؤقتة والآلية المشتركة لرصد الحدود والتحقق منها على إخلاء مقر القطاع ١. وقد أدى الافتقار إلى الإرادة السياسية لدى حكومة جنوب السودان للتدخل والتواصل مع تلك الجهات الفاعلة المحلية إلى انتقال القوة من مقرها وإغلاق موقعي الفريقين ١١ و ١٢، كما سمعنا.

إن من شأن ذلك أن يضعف بشدة قدرة البعثة على الاضطلاع بولايتها، وكذلك عمل الألية المشتركة. ونحث حكومة جنوب السودان بقوة على اتخاذ إجراءات فورية لإعادة تشغيل الآلية المشتركة وتيسير إعادة نشر أفراد القوة المؤقتة في قوك مشار واتخاذ إجراءات لتيسير تنفيذ ولايتي القوة المؤقتة والآلية المشتركة.

يسر الولايات المتحدة أن ترى التدابير الأمنية العديدة التي تتخذها القوة المؤقتة للحد من التهديدات التي يتعرض لها المدنيون. وقد اشتملت تلك التدابير على إقامة نقاط تفتيش على طول طريق الإمداد الرئيسي وإجراء عمليات تفتيش ومصادرة وتسيير دوريات بعيدة المدى والقيام بدوريات جوية روتينية، فضلا عن نشر نظام للإنذار المبكر للاستجابة السريعة لحوادث العنف. وبالتأكيد، نحث حكومتي السودان وجنوب السودان على دعم البعثة في تلك الجهود.

وندعو كذلك إلى تقديم دعم أكبر لتعزيز دور شرطة الأمم المتحدة في التصدي للزيادة في الإجرام والعناصر المسلحة. فشرطة الأمم المتحدة تضطلع بدور هام بالتعاون مع المجتمعات المحلية في أبيي من خلال القيام بدوريات تفاعلية وحملات توعية مجتمعية تتعلق بالجريمة والسلامة والعنف الجنساني.

ومن المهم أن تتصدى السلطات لخطر الجريمة المتزايد في أبيي وأن تمنع تزايد انعدام الأمن. ويمكنها أن تفعل ذلك عن طريق تيسير نشر وحدات الشرطة المشكلة التابعة للقوة الأمنية المؤقتة. وندعو حكومة السودان إلى إصدار تأشيرات دخول بسرعة لبقية أفراد شرطة الأمم المتحدة وغيرهم من موظفي المنظمة.

وكذلك أود أن أشيد بالقوة المؤقتة على عملها لتحسين الظروف المعيشية في المجتمعات المحلية التي تأثرت بشكل خطير بقلة إمكانية الحصول على المياه والمرافق الصحية وخدمات الصحة العامة الأساسية والغذاء والخدمات الحكومية. وساعدت جهود القوة المؤقتة من أجل تيسير الظروف لعدد من المنظمات الإنسانية على تقديم مساعدة منقذة للحياة لأكثر من ١٠٠ ٠٠٠ شخص من الفئات الضعيفة. وفي الوقت نفسه تتزايد مشاركة المرأة تدريجيا في المجالات السياسية في أبيي بفضل جهود القوة المؤقتة.

وأود أن أختتم بالقول بأن الولايات المتحدة تظل ملتزمة بالتعاون الوثيق مع حكومات وشعوب المنطقة ومع زملائنا أعضاء المجلس وجميع أصحاب المصلحة لتوسيع آفاق السلام والأمن والازدهار في السودان وجنوب السودان.

السيد شريف (تونس) (*تكلم بالإنكليزية*): يشرفني أن أدلي بهذا البيان بالنيابة عن الأعضاء الأفارقة الثلاثة في مجلس الأمن – تونس وكينيا والنيجر – علاوة على سانت فنسنت وجزر غرينادين (مجموعة ٣+١).

وأشكر الرئيس السابق لجنوب أفريقيا ورئيس فريق التنفيذ الرفيع المستوى التابع للاتحاد الأفريقي، فخامة السيد تابو مبيكي؛ ووكيل الأمين العام لإدارة عمليات السلام، السيد جان – بيير لاكروا؛ والمبعوث الخاص إلى القرن الأفريقي، السيد بارفيه أونانغا – أنيانغا، على إحاطاتهم الشاملة. وأرحب أيضا بممثلي السودان وجنوب السودان في هذه الجلسة.

تود مجموعة ٣+١ أن تبدأ بالترحم على أحد حفظة السلام في قوة الأمم المتحدة الأمنية المؤقتة لأبيي الذي فقد روحه في ١٤ أيلول/سبتمبر في قوك مشار فيما كان ينتظر الإجلاء الطبي. إن تلك الخسارة المأساوية لا تسلط الضوء على البيئة غير المواتية في الغالب التي تعمل فيها القوة المؤقتة فحسب، بل كذلك على استمرار أهمية ولايتها، بما في ذلك دعمها للآلية المشتركة لرصد الحدود والتحقق منها، لضمان الاستقرار في منطقة أبيي وعلى طول الحدود بين السودان وجنوب السودان.

ويواصل الاتحاد الأفريقي، إلى جانب فريق التنفيذ الرفيع المستوى التابع له، العمل مع حكومتي السودان وجنوب السودان إذ تواصلان تعزيز علاقاتهما السياسية والاقتصادية من أجل التوصل إلى حل دائم للوضع النهائي لأبيي ووضع المنطقة وسكانها على مسار ثابت نحو تحقيق السلام الشامل والتنمية المستدامة. ونشيد في ذلك الصدد بالسودان وجنوب السودان على استعدادهما لضخ زخم جديد في عملية السلام في أبيي من خلال تعيين لجنة وطنية في كل منهما تُعنى بالوضع النهائي لأبيي مؤخرا.

وعلى الرغم من أن تزايد التقارب بين السودان وجنوب السودان أمر جدير بالثناء، فإنه لم يؤد بعد إلى استقرار دائم في منطقة أبيي وعلى طول الحدود. وتكرر مجموعة ٣+١ الإعراب عن قلقها إزاء تزايد التوترات القبلية المسجلة خلال الفترة المشمولة بالتقرير والتي بلغت ذروتها بالانتقال القسري لأفراد ومعدات القوة المؤقتة من الموقع ١١ للآلية المشتركة لرصد الحدود والتحقق منها في كير آدم وموقع الفريق ١٢ في وار أبار، وبالتبعية من مقر القطاع ١ التابع للآلية في قوك مشار وسط تهديدات لحياة حفظة السلام وممتلكات الأمم المتحدة.

ونشدد على أنه من المهم للغاية أن يكون أفراد القوة المؤقتة وعنصرها الداعم للآلية المشتركة قادرين على أداء مهامهم في توفير الأمن والحماية بشكل كامل، من دون عوائق ومن دون تخويف، مع الحفاظ على سلامتهم ورفاههم وحرية تنقلهم، تحديدا بما يتماشى مع قرارات مجلس الأمن ذات الصلة. وعلاوة على ذلك، نذكر بالوثيقة الختامية لاجتماع الآلية السياسية والأمنية المشتركة الذي عقد يومي ٨ و ٩ أيلول/سبتمبر في جوبا بشأن هذه المسألة. ونحث حكومة جنوب السودان في ذلك الصدد على بذل جهود متسقة لتوعية الحكومات المحلية والمجتمعات المحلية والتواصل معها تجاه ضبط النفس والعودة إلى الهدوء واحترام ولايتي القوة المؤقتة والآلية المشتركة في مناطق مسؤوليتهما.

كما ندعو السودان وجنوب السودان إلى عقد اجتماعات مستقبلا للآلية السياسية والأمنية المشتركة لتذليل الصعوبات وتيسير ولاية الآلية المشتركة لرصد الحدود والتحقق منها وإعادة نشرها، حسب الاقتضاء، فضلا عن تعزيز الظروف التي تسمح بإحراز تقدم في عملية ترسيم الحدود.

أنتقل الآن إلى التطورات في أبيي، على النحو المبين في تقرير الأمين العام (S/2021/881)، إلى جانب جوانب إضافية تتعلق باستمرار ولاية قوة الأمم المتحدة الأمنية المؤقتة لأبيي، عملا بقرارات مجلس الأمن ذات الصلة.

وعلى الرغم من التوترات المستمرة بين القبائل، وأيضا بسبب الحراك الاقتصادي ودوافع كسب العيش، فإن مجموعة ٣+١ تشيد بالآفاق المشجعة لعمليات السلام وبناء السلام وبناء الثقة التي تراعي بشكل خاص الحقائق المحلية والتقليدية والقبلية في أبيي.

وفي هذا الصدد، نعرب عن تقديرنا للتعاون المطّرد للأمم المتحدة مع القادة المحليين والتقليديين والمجتمعات الرئيسية، مما مكن من بدء عملية تشاورية هذا الشهر بغية التوصل إلى اتفاق سلام مشترك في المستقبل القريب.

ونقدر أيضا جهود القوة الأمم المتحدة الأمنية المؤقتة لأبيي الرامية إلى الدعوة إلى مشاركة المرأة وتمكينها في المجال المدني، وهو أمر حاسم لتعزيز السلام الشامل والدائم والحوكمة المحلية وصنع القرار، فضلا عن المسائل الجنسانية.

وعلى الصعيد الإنساني، نلاحظ أن التحديات الكبيرة، التي تفاقمت بفعل جائحة مرض فيروس كورونا والإجهاد الاقتصادي، لا تزال تؤثر على الحياة اليومية للسكان في المنطقة، ولا سيما أشد الفئات ضعفا، وخاصة فيما يتعلق بإمكانية الحصول على الاحتياجات والخدمات الأساسية.

ونشدد على أهمية تعزيز المساعدة الإنسانية، وكذلك برنامج التعافي وبناء القدرة على الصمود، بالنسبة للناس والمجتمعات المحلية في جميع أنحاء المنطقة، وتكييف المساعدات وفقا لنهج يقوم على الاحتياجات وأوجه الضعف وتعزيز سبل العيش.

وأخيرا، لا يزال تنشيط آليات التنفيذ المشتركة في أبيي مهمة متفق عليها بصورة متبادلة ولم تتحقق بالكامل بعد. ونشدد على أن التقدم المحرز في إنشاء مؤسسات الحوكمة المشتركة، بما في ذلك الشرطة، والمحاكم، سيكون له أثر مباشر وإيجابي على سيادة القانون في المنطقة.

وفي هذا الصدد، نتطلع إلى إعادة تنشيط اجتماعات لجنة الرقابة المشتركة في أبيي وإلى دعم فريق الاتحاد الأفريقي الرفيع المستوى المعني بالتنفيذ لتحقيق تلك الغاية.

وعلاوة على ذلك، نؤكد على أهمية تنظيم قوة الأمم المتحدة الأمنية المؤقتة لأبيي وبناء قدرتها بصورة مناسبة، لا سيما فيما يتعلق بمهام القانون والنظام، في ضوء تزايد عدد السكان والنشاط الاقتصادي في المناطق الرئيسية. ومن الضروري بنفس القدر أن تتمكن قوة الأمم المتحدة الأمنية المؤقتة لأبيي من الاعتماد على بيئة مستقرة إلى حد معقول في الطريق نحو إعادة تصميمها في الفترة المقبلة.

وأخيرا، وفيما يتعلق باستمرار وجود الأمم المتحدة في أبيي والاستعراض الاستراتيجي لقوة الأمم المتحدة الأمنية المؤقتة لأبيي، تود مجموعة ٣+١ أن تؤيد توصية الأمين العام في تقريره عن تمديد ولاية قوة الأمم المتحدة الأمنية المؤقتة لأبيي ودعمه للآلية المشتركة لرصد الحدود والتحقق منها لفترة ستة أشهر أخرى.

السيد فلين (أيرلندا) (*تكلم بالإنكليزية*): اسمحوا لي أن أبدأ بتوجيه الشكر لوكيل الأمين العام السيد لاكروا والمبعوث الخاص والرئيس السابق مبيكي على إحاطاتهم الثاقبة. وأود أيضا أن أرحب بممثلي السودان وجنوب السودان هنا معنا اليوم.

ومما شجع أيرلندا استمرار التحسن في العلاقات بين السودان وجنوب السودان. ومع ذلك، فإننا نشعر بقلق عميق إزاء التطورات في السودان وندين الانقلاب العسكري الذي يعرض للخطر العملية الانتقالية في السودان، بل والتقدم المحرز في منطقة القرن الأفريقي قاطبة. ويجب الإفراج فورا عن القادة المدنيين الذين اعتقلوا واستعادة المؤسسات والأطر الانتقالية الديمقراطية بالكامل. وتمثل أعمال الجيش خيانة للثورة والعملية الانتقالية والمطالب المشروعة للشعب السوداني من أجل تحقيق السلام والعدالة والتنمية الاقتصادية.

إن استمرار التقارب بين السودان وجنوب السودان أمر في غاية الأهمية لتحقيق السلام المستدام لشعب أبيي. ونحث السودان وجنوب السودان على إيجاد حل سلمي ودائم للوضع النهائي لأبيي وترسيم الحدود.

وعلى الرغم من التقارير المقلقة عن العنف القبلي، فإننا نشعر بالتشجيع إزاء التزام قبيلتي دينكا نقوك والمسيرية بالسلام. ويواجه الشباب في أبيي تحديات كثيرة، كما أن إدماجهم على جميع المستويات في عملية السلام أمر بالغ الأهمية. ونشيد بجهود قوة الأمم المتحدة الأمنية المؤقتة لأبيي في ذلك الصدد.

ومما يثلج صدرنا أيضا تواصل قوة الأمم المتحدة الأمنية المؤقتة لأبيي مع منظمات المجتمع المدني فيما يتعلق بالمسائل الجنسانية وبتعهد ناظر عموم دينكا نقوك بزيادة مشاركة المرأة في الهياكل القيادية التقليدية ومعالجة مسائل الزواج المبكر والعنف الجنساني. ومع ذلك، فإننا نعلم أن هناك عقبات رئيسية أمام مشاركة المرأة في صنع القرار والعمليات السياسية، حيث تشغل امرأة واحدة فقط منصب وزيرة في الإدارة التي عينتها جوبا في أبيي. ونؤكد من جديد ضرورة أن تعترف

جميع الأطراف بالمساهمات القيمة والحيوية التي تقدمها المرأة، وأن تكفل مشاركتها الكاملة وغير المقيدة.

وكما ناقشنا في الأسبوع الماضي، نشعر بالقلق إزاء تدهور البيئة الأمنية في قوك مشار وفي مواقع الأفرقة التابعة للأمم المتحدة، بما في ذلك التهديدات لسلامة وأمن حفظة السلام.

ومن المحزن أن الانتهاكات غير المقبولة لاتفاق مركز القوات أسفرت عن وفاة أحد حفظة السلام الإثيوبيين في ١٤ أيلول/سبتمبر بعد رفض الإجلاء الطبي. ونعرب عن عميق تعازينا لأسرة المتوفى ولحكومة إثيوبيا. وفي هذا الصدد، نحث حكومة جنوب السودان على الوفاء بالتزاماتها بموجب اتفاق مركز القوات مع قوة الأمم المتحدة الأمنية المؤقتة لأبيي.

كما نشجع حكومة جنوب السودان على تكثيف جهود الوساطة مع أفراد المجتمع المحلي في قوك مشار والمشاركة البناءة مع قوة الأمم المتحدة الأمنية المؤقتة لأبيي وتيسير إعادة نشر أفراد قوة الأمم المتحدة الأمنية المؤقتة لأبيي على وجه السرعة في موقعي الفريقين ١١ و ١٢. كما أشجع قوة الأمم المتحدة الأمنية المؤقتة لأبيي على معالجة شواغل المجتمع المحلي في الوقت المناسب وبطريقة شفافة.

وندعو السودان إلى تيسير تنفيذ الولاية. وكما فعلنا من قبل، فإن أيرلندا تؤيد دعوات الأمين العام إلى تشغيل مهبط أتوني وإصدار تأشيرات لأفراد شرطة الأمم المتحدة وإيفاد خبراء في مجال حقوق الإنسان إلى قوة الأمم المتحدة الأمنية المؤقتة لأبيي.

ولا تزال الحالة الأمنية في أبيي متوترة ومتقلبة. ونشكر إثيوبيا بإخلاص على مساهمتها الحاسمة على مدى سنوات عديدة في بعثة حفظ السلام التابعة لقوة الأمم المتحدة الأمنية المؤقتة لأبيي. ويتطلب أي تحول في تشكيل قوة الأمم المتحدة الأمنية المؤقتة لأبيي تخطيطا وتسلسلا دقيقين لضمان التناوب السلس.

وأخيرا، ترحب أيرلندا بالاستعراض الاستراتيجي الذي أجري مؤخرا لقوة الأمم المتحدة الأمنية المؤقتة لأبيي، والذي تضمن توصيات بشأن إمكانية إعادة تشكيل البعثة ووضع استراتيجية خروج قابلة للتطبيق. كما أننا نحيط علما بعناية بالخيارات المعروضة في الاستعراض الاستراتيجي، ونشكر وكيل الأمين العام لاكروا على أفكاره المتعمقة الإضافية اليوم. ومن الواضح أن العملية السياسية، التي يقودها أصحاب المصلحة المشاركون بدعم فعال من الاتحاد الأفريقي وفريقه الرفيع المستوى المعني بالتنفيذ في السودان، ستكون حاسمة لتحقيق السلام المستدام. ونثني على قوة الأمم المتحدة الأمنية المؤقتة لأبيي على العمل الهام الذي تقوم به في ظروف بالغة الصعوبة، ونتطلع إلى المشاركة البناءة في تجديد الولاية المقبل.

السيد ليباند (إستونيا) (*تكلم بالإنكليزية*): أشارك الآخرين في تقديم الشكر لمقدمي الإحاطات على بياناتهم الثاقبة. كما أرحب بحضور ممثلي السودان وجنوب السودان في مناقشة اليوم.

لقد استمعنا بإمعان اليوم إلى وصف حالة عدم تنفيذ اتفاقات مختلفة في السابق. وكما أبرز المبعوث الخاص، فإن آخر تعطيل للتنفيذ كان قبل يومين فقط. وتدين استونيا بشدة الانقلاب العسكري الذي وقع في السودان في ٢٥ تشرين الأول/أكتوبر. ويشكل الإنقلاب نكسة كبيرة للشعب السوداني، الذي عمل جاهدا من أجل الانتقال الديمقراطي، ولكن له أيضا آثار محتملة مزعزعة للاستقرار على المنطقة قاطبة.

وندعو السلطات العسكرية في السودان إلى الامتناع عن العنف والعودة فورا إلى خارطة الطريق للانتقال إلى الحكم المدني، على النحو المنصوص عليه في الوثيقة الدستورية واتفاق جوبا للسلام.

ويساورنا القلق إزاء التدهور الخطير في ظروف عمل قوة الأمم المتحدة الأمنية المؤقتة في أبيي، وندين بشدة الهجمات الأخيرة على القوة في قوك مشار ومواقع الأفرقة. وقد أدت الحالة بالفعل إلى خسائر فادحة بوفاة أحد حفظة السلام. ونقدم تعازينا الصادقة لأسرة المتوفى. ويجب ألا تتكرر هذه الحوادث مرة أخرى.

وندعو حكومة جنوب السودان إلى تيسير تنفيذ ولاية قوة الأمم المتحدة الأمنية المؤقتة لأبيي دون عوائق. وفي الوقت نفسه، ندعو أيضا قوة الأمم المتحدة الأمنية المؤقتة لأبيي إلى معالجة شواغل المجتمعات المحلية. وفي غضون ذلك، ما زلنا ندعو إلى تشغيل مهبط أنتوني للطائرات وإصدار تأشيرات الدخول في الوقت المناسب لأفراد قوة الأمم المتحدة الأمنية المؤقتة لأبيي، بما في ذلك عنصر الشرطة، وهو أمر حاسم من أجل التنفيذ الفعال لولاية القوة.

ويساور إستونيا القلق إزاء استمرار دورة العنف الطائفي وأثره السلبي على المدنيين. والزيادة في حالات العنف الجنسي خلال الأشهر الأخيرة أمر مثير للقلق. ونشجع السلطات على توحيد جهودها من أجل زيادة المساءلة لردع المزيد من الانتهاكات. ولمعالجة هذه المسائل على نحو أفضل، نؤيد دعوة الأمين العام إلى إدراج الخبرة في مجال حقوق الإنسان في مهام البعثة. وبالإضافة إلى ذلك، وبغية تهيئة بيئة أكثر ملاءمة لسيادة القانون، تؤيد إستونيا تأييدا تاما النهج المتكامل لحماية المدنيين الذي يعززه الاستعراض الاستراتيجي. وفي هذا الصدد، نشكر الأمين العام على الاستعراض الاستراتيجي، الذي ننظر فيه بصورة متأنية.

وأخيرا، ندعو السودان وجنوب السودان إلى اتخاذ خطوات لبناء عملية سياسية قابلة للاستمرار بغية حل الوضع النهائي لأبيي. ويمكن الإسهام في هذه العملية السياسية بتعزيز العنصر المدني لقوة الأمم المتحدة الأمنية المؤقتة لأبيي، بما في ذلك بتعيين نائب مدني لرئيس البعثة. ونشجع أيضا الأطراف الإقليمية الفاعلة على التواصل بفعالية مع الأطراف بشأن مسألة أبيي، لأن دعمها يمكن أن يسهم إسهاما كبيرا في تلك العملية.

ولعل بياني اليوم هو آخر مرة تتكلم فيها إستونيا عن مسألة أبيي بصفتها عضوا في مجلس الأمن. وأود أن أشكر حفظة السلام التابعين للأمم المتحدة على التزامهم وتضحيتهم الثابتين دعما للسلام في أبيي. وأود أيضا أن أؤكد أن شعب أبيي يستحق أفضل من الوضع الراهن. ولذلك، ندعو الطرفين إلى الاستفادة من تحسين علاقتهما من أجل إحراز التقدم بشأن مسألة أبيي، ونناشد المجلس أن يتخذ قرارات تخدم مصالح شعب أبيي على أفضل وجه.

السيد سون تشي تشيانغ (الصين) (*تكلم بالصينية*)**:** يشكر الوفد الصيني وكيل الأمين العام لاكروا والمبعوث الخاص أونانغا – أنيانغا والرئيس مبيكي على إحاطاتهم، ويرحب بممثلي السودان وجنوب السودان في جلسة اليوم.

لقد استمرت العلاقة بين السودان وجنوب السودان في التحسن منذ فترة. ويواصل البلدان الاتصالات بشأن مسألة أبيى وعقد الاجتماعات بشأن الآلية السياسية والأمنية المشتركة، وهذا ما تشيد به الصين. ونشجع الطرفين على مواصلة الالتزام بالتسوية السياسية والتنفيذ الفعال للاتفاقات التي تم التوصل إليها، والبقاء ملتزمين بحل المسائل المعلقة، والحفاظ على السلام والاستقرار في منطقة أبيي، ومواصلة تعزيز تسوية الوضع النهائي لمنطقة أبيي. وتواصل الصين دعم الاتحاد الأفريقي وفريق التنفيذ الرفيع المستوى التابع للاتحاد الأفريقي في دور الوساطة الذي يضطلعان به.

ولا تزال النزاعات الطائفية هي المشكلة الرئيسية لأمن منطقة أبيي. وتدعم الصين قوة الأمم المتحدة الأمنية المؤقتة لأبيي في توفير الحماية الفعالة للمدنيين وفقا لولايتها. وفي الوقت نفسه، لا يمكن لسلطات إنفاذ القانون وحدها أن تحل النزاعات الطائفية بصورة كاملة. ولا يمكن تحقيق الاستقرار الطويل الأجل في المنطقة إلا من خلال التحسين المستمر للعلاقة بين قبيلتي دينكا نقوك والمسيرية. وترحب الصين بتجديد الحوار بين القبيلتين وتشجعهما على مواصلة حل خلافاتهما من خلال التفاوض لتحقيق التعايش السلمي. وتدعو الصين قوة الأمم المتحدة الأمنية المؤقتة لأبيي وحكومتي السودان وجنوب السودان إلى القيام بدور بناء في هذا الصدد.

إن قوة الأمم المتحدة الأمنية المؤقتة لأبيي تؤدي مهامها باجتهاد رغم الصعوبات، وقد قامت بدور هام في صون السلام والاستقرار في منطقة أبيي. وتؤيد الصين من حيث المبدأ تمديد ولاية قوة الأمم المتحدة الأمنية المؤقتة لأبيي. وقد نُشرت وحدة طائرات هليكوبتر

صينية في قوة الأمم المتحدة الأمنية المؤقتة لأبيي، وستسهم في تعزيز قدرات القوة.

ويساورنا القلق إزاء وفاة أحد حفظة السلام التابعين للقوة مؤخرا بسبب عدم توفر العلاج في الوقت المناسب. والصين، بوصفها بلدا رئيسيا مساهما بقوات في عمليات حفظ السلام، تؤكد دائما أن اتفاق مركز القوات سينفذ بفعالية من أجل سلامة أفراد البعثة وحرية التنقل والوصول إلى الإمدادات دون عوائق. وهذا الحادث المؤسف يظهر مرة أخرى أهمية التفاهم مع السكان المحليين والحصول على دعمهم. وتأمل الصين أن تعزز الأمانة العامة وسلطات البلدان المعنية وقوة الأمم المتحدة الأمنية المؤقتة لأبيي الاتصال والتنسيق، وأن تعالج على النحو الواجب المسائل المتعلقة بتنفيذ اتفاق مركز القوات.

وقد أشار بعض أعضاء المجلس للتو إلى التطورات الأخيرة في الخرطوم، كما فعلت الصين بالأمس خلال مشاورات المجلس. وتأمل الصين مخلصة أن تعمل جميع الأطراف في السودان بما يخدم مصالح الأمة وشعبها وأن تجري الحوار والمشاورات لمعالجة الخلافات على النحو المناسب، والحفاظ على الاستقرار السياسي والاجتماعي، ومواصلة تعزيز الانتقال السياسي بشكل منظم في إطار الوثيقة الدستورية واتفاق جوبا للسلام. وأعتقد أن الشعب السوداني يتصف بالحكمة ولديه القدرة على حل شؤونه الداخلية.

السيد أسوكان (الهند) (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر وكيل الأمين العام لاكروا والمبعوث الخاص لمنطقة القرن الأفريقي على إحاطتيهما. وأرحب بفخامة السيد تابو مبيكي، رئيس فريق التنفيذ الرفيع المستوى التابع للاتحاد الأفريقي، في جلسة اليوم وأشكره على إحاطته. وأرحب أيضا بممثلي السودان وجنوب السودان في هذه الجلسة.

بادئ ذي بدء، أود أن أعرب عن خالص تعازينا لأسرة جندي حفظ السلام من إثيوبيا الذي توفي في ١٤ أيلول/سبتمبر أثناء خدمته في قوة الأمم المتحدة الأمنية المؤقتة لأبيي في منطقة قوك مشار. وينبغي إيلاء أولوية قصوى لسلامة وأمن حفظة السلام التابعين للأمم المتحدة. كما نعرب عن قلقنا إزاء التطورات الأخيرة في منطقة قوك مشار، بما في ذلك الأعمال التي تهدد سلامة وأمن حفظة السلام.

ونرحب بالتقارب المستمر في الأشهر الأخيرة بين الطرفين نحو السلام وبناء الثقة، بما في ذلك عقد اجتماعات للهيئات المشتركة المتصلة بإدارة الحدود والآلية السياسية والأمنية المشتركة. كما واصل الاتحاد الأفريقي جهود الوساطة وقدم الدعم للطرفين بغية استئناف اجتماع لجنة الرقابة المشتركة في أبيي، الذي لم يعقد منذ عام ٢٠١٧. ولا يزال الحل السلمي للوضع النهائي لأبيي، وفقا لاتفاق السلام الشامل لعام ٢٠١١، أساسيا لتحقيق السلام والاستقرار والتنمية الدائمين في المنطقة.

غير أن التطورات المستمرة التي تثير القلق في السودان يمكن أن يكون لها أثر على تنفيذ ولاية قوة الأمم المتحدة الأمنية المؤقتة لأبيي. ولئن ظلت الحالة الأمنية العامة هادئة، فإن استمرار حوادث العنف التي تشمل قبيلتي دينكا نقوك والمسيرية أمر يبعث على القلق. وفي هذا الصدد، نشيد بجهود قوة الأمم المتحدة الأمنية المؤقتة لأبيي بغية عقد الاجتماعات بين القبيلتين. وينبغي أن ندرك أن هذه التطورات المحمودة حدثت في خضم التحديات السائدة التي تشكلها جائحة فيروس كورونا (كوفيد-١٩). ويتعين علينا أن نشجع الجانبين على مواصلة جهودهما في الأشهر المقبلة. وينبغي أن تركز هذه الجهود على عقد لجنة الرقابة في أبيي في وقت مبكر وعلى تعزيز الحوار بين القبيلتين، وهو أمر أساسي لعملية السلام في أبيي. ولا تزال الحالة الإنسانية في منطقة أبيي تشكل تحديا أيضا، لا سيما في سياق جائحة كوفيد-١٩. ونقدر جهود قوة الأمم المتحدة الأمنية المؤقتة لأبيي والوكالات الإنسانية.

فقد اضطلعت قوة الأمم المتحدة الأمنية المؤقتة لأبيي بمهام تتصل بالآلية المشتركة للتحقق والرصد على الحدود بطريقة جديرة بالثناء رغم التحديات التشغيلية. ونرحب أيضا بالمبادرات التكنولوجية المبتكرة لتحسين أداء البعثة. ومن أجل استمرار البعثة وضمان قدرتها

على الوفاء بولايتها، لا بد من بذل كل جهد ممكن لتحسين التنسيق مع الحكومتين المضيفتين.

وفيما يتعلق بالمسائل التنفيذية المتعلقة بالبعثة، ندعو سلطات السودان وسلطات جنوب السودان على السواء إلى تيسير الحل المبكر للمسائل المعلقة منذ أمد بعيد، مثل منح تأشيرات الدخول لأفراد الشرطة، والاتفاق على تعيين نائب مدني لرئيس البعثة، وتشغيل مهبط أنتوني للطائرات. نؤكد مرة أخرى أهمية التزام السلطات في جنوب السودان باتفاق مركز القوات.

لقد أحطنا علماً بعدم توافق الآراء في تقرير الأمين العام "الانسحاب التدريجي لقوة الأمم المتحدة الأمنية المؤقتة لأبيي" (S/2021/383) بعد مشاورات إقليمية مكثفة مع السودان وجنوب السودان وإثيوبيا. ونتفق مع تقييم الأمين العام بأنه ينبغي تأجيل اتخاذ قرار نهائي في الوقت الحاضر إلى أن يتم التوصل إلى توافق في الآراء بشأن هذه المسألة الحساسة بين البلدان الثلاثة.

وأود في الختام أن أؤكد على أن للهند علاقات ودية مثمرة ومتبادلة مع السودان وجنوب السودان منذ عهد بعيد. ونساهم في تنمية البلدين عن طريق المساعدة الثنائية وتنفيذ المشاريع في قطاعات مثل الطاقة والنقل والزراعة. كما حظيت برامجنا المخصصة لبناء القدرات والتدريب والمنح الدراسية بتقدير عميق من كلا البلدين. وقام وزير الدولة الهندي للشؤون الخارجية، شري موراليداران، بزيارة رسمية إلى الخرطوم وجوبا الأسبوع الماضي وعقد اجتماعات مع القيادة السياسية لزيادة تعزيز علاقة الهند مع البلدين.

وستواصل الهند بوصفها شريكا قديما دعم جوبا والخرطوم في طريقهما نحو السلام والتنمية.

السيدة هايمرباك (النرويج) (*تكلمت بالإنكليزية*): أشكر وكيل الأمين العام لاكروا، وفخامة السيد مبيكي، والمبعوث الخاص أونانغا – أنيانغا على إحاطاتهم الثاقبة.

نرى أن من المناسب أن نقول مرة أخرى على غرار الآخرين في هذه الجلسة إننا نشعر بانزعاج عميق إزاء الحالة الراهنة في السودان حيث تتعرض المكاسب التي تحققت في المرحلة الانتقالية لخطر شديد الآن. إننا ندين الانقلاب العسكري الحالي وندعو إلى الإفراج الفوري عن جميع المعتقلين.

ولا تزال النرويج تشعر بقلق عميق إزاء نقل قوة الأمن المؤقتة التابعة للأمم المتحدة إلى أبيي من بلدة قوك مشار فضلا عن انتهاك اتفاق مركز القوات فيما يتعلق بالحوادث الخطيرة التي وقعت في أيلول/سبتمبر. ونشيد بالبيان الصحفي الذي أصدره وزير خارجية جنوب السودان في ١٩ تشرين الأول/أكتوبر ونشجع جنوب السودان على الانخراط على وجه السرعة مع الأهالي في قوك مشار لمعالجة وحل سوء الفهم بشأن دور القوة المؤقتة والآلية المشتركة لرصد الحدود والتحقق منها.

وأود أن أضيف ثلاث نقاط إلى مناقشة اليوم بشأن القوة المؤقتة والوضع في أبيي

أولا ما تزال أبيي منطقة متنازعا عليها وذات ماض مضطرب. لا شك في أن القوة الأمنية المؤقتة تضطلع بدور لا يقدر بثمن في توفير الأمن والاستقرار، بما في ذلك من خلال جهودها الجارية لتعزيز الحوار والثقة بين قبيلتي دينكا نقوك والميسيرية قبل مؤتمر السلام المشترك المقرر عقده في وقت لاحق من هذا الشهر. ونشجع بقوة استمرار مشاركة القوة المؤقتة في دعم مبادرات السلام التي تقودها النساء لأنها تشكل جزءا لا يتجزأ من عملية السلام القائمة على القواعد الشعبية.

ثانيا، نرحب بمواصلة تعزيز العلاقات بين السودان وجنوب السودان. ولا يمكن إيجاد حل مستدام وطويل الأجل للوضع النهائي لأبيي بدون الإرادة السياسية والشجاعة لدى الأطراف. وينبغي لقادة السودان وجنوب السودان اغتنام الفرصة التي تتيحها علاقاتهم الوثيقة والودية للتوصل إلى اتفاق بشأن الوضع النهائي لأبيي، ويجب أن يأخذ أي حل مستدام في الاعتبار أيضا آراء السكان المحليين.

ثالثا، إلى أن يتفق الطرفان على جميع المسائل المعلقة، لا تزال هناك حاجة إلى القوة، وأن تتوفر لها ولاية قوية وواضحة. ولا يزال تنفيذ الآليات المشتركة، كما نص عليه اتفاق حزيران/يونيه ٢٠١١، أمرا هاما. ومن شأن ذلك أن يعزز التعاون ويبني الثقة بين السكان في الميدان.

ونرحب بالاجتماع الأخير للآلية السياسية والأمنية المشتركة ونحث الطرفين على استئناف اجتماعات لجنة الرقابة المشتركة في أبيي. وتتمثل الخطوة الهامة الأخرى في أن يرشح جنوب السودان أفرادا للعمل في جهاز الشرطة المشترك. وتعدُّ حماية المدنيين وسيادة القانون أساسا لتحقيق التنمية السلمية. ومن الأهمية بمكان أيضا إصدار التأشيرات المعلقة لوحدات الشرطة المشكّلة التابعة للقوة الأمنية المؤقتة وتشغيل مهبط أتوني، فضلا عن الموافقة على نشر نائب مدني لرئيس البعثة.

ونلاحظ اقتراح الأمين العام بإعادة تشكيل القوة الأمنية المؤقتة. وإذ نتفق على أنه كان هناك مؤخرا انفتاح واقعي على النُهج المشتركة والحل السياسي، ما زلنا نرى أنه من السابق لأوانه إجراء تغييرات كبيرة على نشر القوة وقوامها الحالي.

ختاما، تؤيد النرويج بقوة تجديد ولاية القوة الأمنية المؤقتة. ونحث الأطراف على تنفيذ الآليات المشتركة وندعو قادة السودان وجنوب السودان إلى مضاعفة جهودهم بغية التوصل إلى اتفاق بشأن الوضع النهائي لأبيي.

السيد خوروشيف (الاتحاد الروسي) (*تكلم بالروسية*): نشكر مقدمي الإحاطات اليوم – وكيل الأمين العام جان بيير لاكروا، والمبعوث الخاص بارفيه أونانغا – أنيانغا، ورئيس فريق الاتحاد الأفريقي الرفيع المستوى المعني بالتنفيذ تابو مبيكي – على إحاطاتهم الشاملة.

ويسرنا أن نلاحظ أنه ما تزال الحالة مستقرة في أبيي عموما وفقا لآخر تقرير للأمين العام (S/2021/881). ولكن من المثير للقلق في الوقت نفسه استمرار التهديدات للأمن، لا سيما للمدنيين، من قبل الجماعات المسلحة والاشتباكات بين القبيلتين.

ولكي يتسنى إحراز تقدم نحو تسوية بين السودانين على نحو يسفر عن تحديد الوضع النهائي لأبيي، يجب على الطرفين أن يوحدا جهودهما. ونرحب في هذا الصدد باستئناف الاتصال بين ممثلي السودان وجنوب السودان على مختلف المستويات، فضلا عن استعداد الطرفين للشروع في تعاون يعود بالفائدة المتبادلة بينهما. ونشير إلى الحوار بين الطرفين بشأن فتح المعابر الحدودية وإنشاء مناطق للتجارة الحرة على طول الحدود. لقد اجتمعت الآلية السياسية والأمنية المشتركة للمرة الأولى منذ عام تقريبا. ويعتبر ذلك تقدما وإن كان متواضعا نحو بلوغ ما يسمى بالنقاط المرجعية. ويجب أن تستمر الجهود الرامية إلى تنفيذها. ونأمل في زيادة انتظام الحوار الذي بدأ بالفعل، الأمر الذي يساعد على التوصل إلى اتفاق بشأن تحديد الوضع النهائي لأبيي. وسوف يساعد التقدم المحرز على المسار السياسي في تحسين الوضع الإنساني الصعب الذي يعانيه السكان.

لقد ألقى السيد تابو مبيكي إحاطة ملهمة للغاية اليوم. ونحن على ثقة بأن فريق الاتحاد الأفريقي الرفيع المستوى المعني بالتنفيذ سيواصل على نحو هادف تواصله مع الأطراف السودانية.

ونولي أهمية كبيرة لأنشطة قوة الأمم المتحدة الأمنية المؤقتة لأبيي، خاصة فيما يتعلق بالحفاظ على علاقات بناءة بين الأهالي وتعزيز المصالحة الوطنية. ونرى أن الآلية المشتركة هي العامل الرئيسي لمنع وقوع الحوادث بين الأطراف وأن دعم القوة الأمنية المؤقتة لها أمر حاسم بالنسبة للمنظومة الأمنية.

وفي هذا الصدد، يساورنا القلق إزاء المعلومات المتعلقة بوضع حفظة السلام التابعين للقوة الأمنية المؤقتة في قوك مشار. ونحن على ثقة بعودة ذوي الخوذ الزرق قريبا إلى مواقعهم. وننوه إلى أهمية احترام اتفاق مركز القوات. ونرى في الوقت نفسه أن من المهم تحديد أسباب التوتر والعمل مع الأطراف لتجنب وقوع حوادث مماثلة في المستقبل.

ونظرا لقرب موعد تمديد ولاية القوة الأمنية المؤقتة نلاحظ أهمية وجود الخوذ الزرق في أبيي في هذه المرحلة. ولكننا نرى أنه من المهم النظر في مقترحات الأمانة العامة بشأن تشكيل البعثة، بما في ذلك تكوينها الوطني بطريقة تأخذ في الاعتبار آراء الخرطوم وجوبا.

السيد فام (فييت نام) (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر وكيل الأمين العام جان بيير لاكروا والمبعوث الخاص بارفيه أونانغا – أنيانغا وفخامة السيد تابو مبيكي على إحاطاتهم الثاقبة. كما أرحب بمشاركة ممثلي السودان وجنوب السودان.

منذ بداية عام ٢٠٢١ استمر تحسن العلاقات الثنائية بين السودان وجنوب السودان. غير أن هذا التقارب الإيجابي بين السودان وجنوب السودان لم يؤتِ ثماره بعد في أبيي. وعلاوة على ذلك، تواجه القوة الأمنية المؤقتة في أبيي تحديات جديدة في تنفيذ ولايتها خلال الأشهر الأخيرة. ولا تبعث التطورات الراهنة في السودان على التفاؤل فيما يتعلق بآفاق المسألة.

وأود في هذا الصدد التأكيد على النقاط الأربع التالية.

أولا، نكرر دعوتنا للسودان وجنوب السودان إلى إيجاد حل للمسألة بالوسائل السلمية في الوقت المناسب، وفقا للقانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة.

وفي حين أنه من المشجع أن البلدين استأنفا الحوار والتعاون بشأن هذه المسألة، فإن الإجراءات العملية والتقدم المحرز على أرض الواقع ظلا محدودين للغاية. وينبغي إحراز مزيد من التقدم الملموس فيما يتعلق بالمعايير المرجعية للآلية المشتركة لرصد الحدود والتحقق منها.

وبالإضافة إلى ذلك، نشجع على بذل مزيد من الجهود من جانب القوة لتعزيز الثقة بين الأطراف المعنية وكذلك بين مختلف القبائل والمجتمعات المحلية في أبيي.

ثانيا، يكتسي ضمان الاستقرار والأمن في أبيي نفس القدر من الأهمية. ولا تزال الحوادث المستمرة المتصلة بالعنف القبلي والجريمة ووجود الجماعات المسلحة تشكل مصدر قلق.

ونشاطر أعضاء المجلس الآخرين شواغلهم بشأن حالة مواقع الأفرقة التابعة للقوة، ولا سيما في قوك مشار. ونعرب عن عميق تعازينا لحكومة إثيوبيا ولعائلة جندي حفظ السلام الذي توفي في ١٤ أيلول/سبتمبر. وفي هذا الصدد، من الضروري احترام اتفاق مركز القوات مع القوة الأمنية المؤقتة احتراما كاملا.

ونحث جميع الأطراف ذات الصلة، بما فيها السودان وجنوب السودان، على أن تكفل على نحو فعال سلامة أفراد الأمم المتحدة وأمنهم وأن تهيئ الظروف المواتية لكي تضطلع القوة بولايتها بفعالية، بما في ذلك الأنشطة المتصلة بالأعمال التحضيرية للتعديلات.

كما ندعو السودان وجنوب السودان إلى مواصلة دعم تعيين نائب رئيس مدني للبعثة وإنشاء مؤسسات أمنية مشتركة، وفقا لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة.

ثالثا، ثمة حاجة إلى تعزيز الجهود لمواجهة التحديات الإنسانية المتزايدة في أبيي بسبب تأثير جائحة مرض فيروس كورونا والكوارث الطبيعية. وندعو الحكومتين إلى مواصلة كفالة الوصول من دون عوائق إلى المساعدة الإنسانية في المنطقة وتهيئة الظروف المواتية للسكان الذين يعيشون في أبيي.

ونشيد أيضا بالجهود التي بذلتها القوة ودائرة الأمم المتحدة للإجراءات المتعلقة بالألغام والشركاء في تيسير أنشطة إزالة الألغام والتوعية بالمخاطر في أبيي في الأشهر الماضية.

رابعا، سيظل وجود القوة أساسيا في الحفاظ على الاستقرار في أبيي وتقديم الدعم إلى الآلية المشتركة لرصد الحدود والتحقق منها. ونؤيد تجديد ولاية القوة، على النحو الذي أوصى به الأمين العام، وسنشارك بنشاط مع أعضاء المجلس في المناقشات المقبلة.

وينبغي أن يظل تعزيز قدرة القوة على الوفاء بولايتها بطريقة فعالة وناجعة وموضوعية ومحايدة من أهم أولوياتنا.

وفي الختام، نود أن نشيد بجهود الأمم المتحدة، وقوة الأمم المتحدة الأمنية المؤقتة لأبيي، والمبعوث الخاص للقرن الأفريقي، والاتحاد

الأفريقي، والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية، والبلدان المجاورة، والشركاء الدوليين على مشاركتهم مع الأطراف المعنية في إيجاد حل سلمي لمسألة أبيي والتصدي للتحديات المستمرة المتصلة بالقوة.

السيدة جاكوبس (المملكة المتحدة) (*تكلمت بالإنكليزية*): أود أن أشكر مقدمي الإحاطات، وكيل الأمين العام لاكروا، والمبعوث الخاص، وفخامة السيد تابو مبيكي، على ما قدموه من معلومات عن المستجدات وأفكار متعمقة، فضلا عن جهودهم المشتركة على مدى الأشهر الستة الماضية لدعم السلام وحفظ السلام في المنطقة.

أولا، تنضم المملكة المتحدة إلى أعضاء المجلس في إدانة الأعمال التي ارتكبها الجيش السوداني هذا الأسبوع من احتجاز للمدنيين من أعضاء الحكومة وحل المؤسسات الانتقالية. وندعو الجيش إلى تصحيح مساره وإطلاق سراح المحتجزين، والامتناع عن العنف، والسماح بالاحتجاج السلمي.

وترحب المملكة المتحدة بقرار الاتحاد الأفريقي صباح اليوم، الذي يبعث برسالة قوية مفادها أن الجيش السوداني لا يمكنه تقويض التحول الديمقراطي في السودان بدون عواقب.

ويساور المملكة المتحدة قلق أيضا إزاء ما قد يترتب من آثار على الحالة في أبيي وظروف العمل الصعبة بالفعل لقوة الأمم المتحدة الأمنية المؤقتة لأبيي. وقد رحب المجلس مرارا بالتقارب الأخير بين حكومتي السودان وجنوب السودان. وقد أدى هذا التحول الجدير بالترحيب في العلاقات الثنائية إلى إعادة فتح المعابر الحدودية والممرات وإنشاء مناطق للتجارة الحرة على طول الحدود. ونأمل أن يستمر هذا التعاون على الرغم من الأعمال الانفرادية التي يقوم بها الجيش السوداني في الخرطوم.

وعلى نطاق أوسع، بينما ترحب المملكة المتحدة بالجهود المبذولة لتعزيز العلاقات الثنائية، من المؤسف أن تجدد المشاركة لم يترجم إلى تحسينات ملموسة في أبيي، حيث لا يزال المواطنون العاديون يعانون. ونحث كلا البلدين على العمل معا للتوصل إلى تسوية بشأن الوضع النهائي لأبيي.

ولا تزال المملكة المتحدة تشعر بقلق عميق إزاء الحالة في قوك مشار، وتكرر تعازيها في وفاة أحد حفظة السلام التابعين للقوة في الشهر الماضي. ووجه أعضاء المجلس رسالة موحدة في ١٥ تشرين الأول/أكتوبر (SC/14666) أكدوا فيها دعمهم الكامل للقوة وطالبوا حكومة جنوب السودان بتيسير تنفيذ ولاية القوة من دون عوائق.

وتمثل الحالة في قوك مشار مثالا آخر على التحديات التشغيلية التي لا تزال تواجه القوة في تنفيذ ولايتها. ولم يحرز سوى تقدم محدود بشأن طلبات المجلس المتكررة لتيسير تشغيل مهبط أتوني للطائرات، وإصدار طلبات التأشيرات المعلقة، وتعيين نائب مدني لرئيس البعثة. ونكرر دعوتنا لكلا الطرفين إلى معالجة تلك القيود التي طال أمدها، لا سيما ونحن ننظر في إعادة تشكيل بعثة حفظ السلام في أبيي.

وفي هذا الصدد، تحيط المملكة المتحدة علما بخيارات إعادة التشكيل المقترحة في الاستعراض الاستراتيجي للأمين العام لقوة الأمم المتحدة الأمنية المؤقتة لأبيي. ونثني على الرجال والنساء المشاركين في القوة على جهودهم المستمرة للتصدي للتحديات الأمنية المتطورة، بما في ذلك تيسير الحوار المجتمعي وبناء السلام على الصعيد المحلي والمبادرات المتعلقة بتمكين المرأة.

وتود المملكة المتحدة كذلك أن تشيد بتفاني حفظة السلام الإثيوبيين في دعمهم للسلام والأمن في أبيي طوال العقد الماضي. ويحدونا أمل صادق في أن تظل مصالح أبناء أبيي في طليعة عملية صنع القرار بشأن التشكيل المقبل للقوة.

كما ندعو إلى إيجاد حل للتوترات الإقليمية عن طريق الحوار ونشجع الشركاء الإقليميين والأمم المتحدة على ضمان ألا تضر النزاعات الحالية بفعالية القوة.

وأخيرا، تحث المملكة المتحدة جميع الأطراف على الاحترام الكامل للقانون الدولي الإنساني والسماح للجهات الفاعلة في المجال الإنساني بإيصال المعونة إلى المحتاجين في جميع أنحاء أبيي من دون عوائق.

السيدة غاسري (فرنسا) (*تكلمت بالفرنسية*): أود أنا أيضا أن أشكر السيد جان – بيير لاكروا والسيد بارفيه أونانغا – أنيانغا والرئيس مبيكي على إحاطاتهم. كما أرحب بحضور ممثلي السودان وجنوب السودان بيننا.

وأود أن أؤكد على ثلاث نقاط.

أولا، إن الهجمات التي تستهدف مواقع الأفرقة التابعة لقوة الأمم المتحدة الأمنية المؤقتة لأبيي في المنطقة الحدودية المنزوعة السلاح وفي قوك مشار غير مقبولة. ونحيط علما بالتزام جنوب السودان تجاه القوة، على نحو ما أكد إعلان ١٩ تشرين الأول/أكتوبر كما ذكر المبعوث الخاص. وندعو جنوب السودان إلى ترجمة تلك الأقوال إلى أفعال وضمان أمن القوة وحريتها في التنقل، بما يتماشى مع التزاماته بموجب اتفاق مركز القوات.

وعلاوة على ذلك، نتوقع أن يوضح السودان وجنوب السودان توقعاتهما فيما يتعلق بعنصر من عناصر ولاية القوة – وهو دعم الآلية المشتركة لرصد الحدود والتحقق منها.

ثانيا، فيما يتعلق بالحالة في أبيي، تحيط فرنسا علما باستنتاجات الاستعراض الاستراتيجي، الذي يجسد تداعيات السياق الإقليمي المتطور. ونؤيد إعادة تشكيل البعثة التي تجسد الفرص التي يتيحها التقارب بين الخرطوم وجوبا مع الحفاظ على قدرة البعثة على الوفاء بولايتها المتعلقة بحماية المدنيين. ولا نزال نشعر بانزعاج إزاء العنف المستمر بين القبائل، ولا سيما عودة ظهور العنف الجنسي.

وإلى جانب دور القوة، ثمة حاجة ملحة لأن يقوم السودان وجنوب السودان بتيسير استئناف الحوار على الصعيد المحلي، وهو أمر ضروري لمعالجة المسائل الأمنية وإحراز تقدم نحو إنشاء إدارات مشتركة في المنطقة.

ثالثا، تؤكد فرنسا من جديد دعمها للمبعوث الخاص للقرن الأفريقي في وقت تتكاثر فيه الأزمات في المنطقة. ونحن ندين أيضا الانقلاب في السودان. ونعرب عن دعمنا للحكومة الانتقالية السودانية. ونحيط علما بعودة رئيس الوزراء إلى منزله، ونكرر دعوتنا إلى الإفراج عنه واحترام سلامته البدنية وكذلك سلامة زوجته والقادة المدنيين.

ترحب فرنسا بالقرارات التي اتخذها مجلس السلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي وتؤيدها. إن هذا الانقلاب يقوض بشكل خطير توازن العملية الانتقالية، كما تحددها الوثيقة الدستورية الصادرة في آب/أغسطس ٢٠١٩ – وهي الإطار الوحيد الذي يسمح للمجتمع الدولي بالاستمرار في دعمه للبلد. علاوة على ذلك، يجري الانقلاب في منطقة أضعفتها بالفعل التوترات في أبيي، ومنطقة مثلث الفشقة، وسد النهضة، وتيغراي. إننا ندعو بلدان المنطقة إلى منع استغلال مواطن الضعف هذه.

إن الحوار والتعاون الإقليمي ضروريان أكثر من أي وقت مضى للتغلب على هذه التحديات. ونرحب على وجه الخصوص بمشاركة الأعضاء الأفارقة في مجلس الأمن ونؤيد جهود المبعوث الخاص والأمين العام، إلى جانب الاتحاد الأفريقي والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية وجميع الشركاء المعنيين.

السيد ساندوفال منديوليا (المكسيك) (*تكلم بالإسبانية*): أشكر وكيل الأمين العام لاكروا، والمبعوث الخاص أونانغا – أنيانغا، والسيد تابو مبيكي، رئيس فريق الاتحاد الأفريقي الرفيع المستوى المعني بالتنفيذ، على إحاطاتهم. ونرحب أيضا بممثلي السودان وجنوب السودان في هذه الجلسة.

لقد اتسمت الأشهر القليلة الماضية بجهود متعددة للتواصل من جانب كل من السودان وجنوب السودان، تُوجت بمؤتمر القمة في جوبا في آب/أغسطس. هذه الاجتماعات ضرورية لتعزيز التعاون والحوار وإضفاء الطابع الرسمي عليهما. ونأمل ألا يكون للأحداث الأخيرة في السودان، التي ندينها، أثر سلبي على الاستقرار والأمن في منطقة أبيي.

ومع ذلك، هناك تحديان رئيسيان. أولا، هناك أدوات وآليات متعددة يجب تفعيلها، مثل الآلية السياسية والأمنية المشتركة، التي تظل

قراراتها دون تنفيذ، ولجنة الرقابة المشتركة في أبيي، التي لم تجتمع منذ عام ٢٠١٧. نأمل أن يستخدم السودان وجنوب السودان تلك الساحات والأدوات. ثانيا، يشكل انعدام الثقة بين المجتمعات المحلية في أبيي أحد التحديات الرئيسية التي تواجه الحكومتين وقوة الأمم المتحدة الأمنية المؤقتة لأبيي. ندعو السودان وجنوب السودان إلى مضاعفة الجهود في تفاعلاتهما لتيسير الحوار بغية الحد من التوترات بين المسيرية والدينكا نقوك.

وفيما يتعلق بتقييم الأمين العام للتطورات السياسية الأخيرة بين السودان وجنوب السودان وتوصياته بشأن إمكانية إعادة تشكيل البعثة ووضع خارطة طريق لخروجها في نهاية المطاف، فإننا نشاطره رأيه بأن أدوات حفظ السلام ليست كافية وأن طبيعة التحديات في أبيي تتطلب نهجا لحفظ السلام. فلا يمكن تهيئة الظروف للسلم والاستقرار في المنطقة إلا بالتقارب بين المجتمعات المحلية في أبيي وبناء الثقة. وسنتابع عن كثب المناقشة بشأن إمكانية وضع معايير بهدف الاتفاق على حل للوضع النهائي لمنطقة أبيي. ومشاركة المرأة في عمليات صنع القرار هي أمر بالغ الأهمية لتحقيق الاستقرار.

إن المكسيك تقدر عمل قوة الأمم المتحدة الأمنية المؤقتة، لا سيما في سياق الحالة المعقدة التي واجهتها في الأسابيع الأخيرة. ونأسف لأن تدهور الأمن في القطاع ١ للآلية المشتركة لرصد الحدود والتحقق منها قد أجبر على نقل جزء كبير من أفرادها إلى قوك مشار. وهذا يحد بشكل كبير من قدرة القوة الأمنية المؤقتة على دعم الآلية المشتركة. إننا ندعو جنوب السودان إلى زيادة الوعي في مجتمعات أبيي المحلية حول وجود الأمم المتحدة وأهمية عمل القوة الأمنية المؤقتة.

يخلص آخر تقرير للأمين العام (S/2021/881) إلى أن أحد التحديات الرئيسية هو القانون والنظام. وفي هذا الصدد، من المؤسف أن الجهود المبذولة في مجال سيادة القانون قد قوضها عدم وجود جهاز شرطة في أبيي. شرطة الأمم المتحدة هي الكيان الوحيد الذي يقدم تلك الخدمة. نحن ندعو السلطات إلى الإذن بنشر وحدات للشرطة، لأنها أساسية لخفض التصعيد وتحقيق الاستقرار.

إن نجاح القوة الأمنية المؤقتة يكمن في قدرتها على العمل. منع خدمات الإجلاء الطبي وعدم السماح للطائرات بالهبوط، وعدم إحراز تقدم في تشغيل مهبط أثوني، وإصدار تأشيرات دخول للشرطة، وانتهاكات اتفاق وضع القوات، هي أمور غير مقبولة. إننا ندعو الطرفين إلى ضمان قدرة القوة الأمنية المؤقتة على الاضطلاع بولايتها بشكل كامل وآمن وفعال.

ولا يزال التهديد الأمني الرئيسي والتحدي الأكبر اللذان يواجهان حماية المدنيين يتمثلان في وجود عناصر مسلحة في المنطقة، والتي هي أيضا المسؤولة أساسا عن انتشار الأسلحة في أبيي. إن الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة يؤثر تأثيرا سلبيا على السلم والأمن في أبيي والمنطقة. فيلزم وضع ضوابط فعالة لمنع تسريب هذه الأسلحة.

أختتم بياني بالإشارة إلى الحالة المضطربة في المنطقة. ونحث جميع الأطراف على ممارسة أقصى درجات ضبط النفس وتجنب أي عمل قد يؤدي إلى تفاقم التوترات وزعزعة استقرار كل من أبيي وعموم المنطقة. إن قيادة الاتحاد الأفريقي، والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية، وفريق الاتحاد الأفريقي الرفيع المستوى المعني بالتنفيذ، من بين أطراف أخرى، هي أكثر أهمية من أي وقت مضى.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثل السودان.

السيد محمد (السودان): سيدي الرئيس، في البداية أتوجه إليكم بالتهنئة على توليكم رئاسة مجلس الأمن خلال شهر تشرين الأول/أكتوبر الحالي. ونشيد بالحيوية التي اتسم بها جدول أعمال المجلس خلال رئاسة بلادكم الصديقة. كما نعرب عن تقديرنا لسعادة الممثلة الدائمة لأيرلندا على رئاستها الناجحة لأعمال المجلس في الشهر الماضي.

ونشكر السيد جان بيير لاكروا، وكيل الأمين العام لعمليات حفظ السلام على إحاطته حول تنفيذ ولاية قوة الأمم المتحدة الأمنية المؤقتة في أبيي. وكذلك السيد بارفيه أونانغا - أنيانغا، المبعوث الخاص لمنطقة القرن الأفريقي، وكذلك سعادة السيد تابو مبيكي،

وقد أحاطوا السودان علما بتقرير الأمين العام حول المسألة، والصادر تحت الرمز (S/2021/881).

ظلت العلاقات الثنائية بين السودان وجنوب السودان تشهد تقدما مطردا خلال الأشهر الأخيرة. وتتمثل بعض سمات هذا التقدم في التبادل المنتظم للزيارات بين مسؤولي البلدين على مختلف المستويات، وعلى صدارة هذه الزيارات تلك التي قام بها رئيس الوزراء السوداني إلى جوبا في آب/أغسطس، حيث تم التأكيد خلال الزيارة على أهمية بناء علاقات استراتيجية بين البلدين. وقد جرى خلال الزيارة توقيع ثلاث مذكرات تفاهم تتعلق بالنقل والتجارة والبترول. كما تمكن الجانبان من الوصول إلى اتفاقات تقضي بافتتاح المعابر الحدودية، ومناقشة إبرام اتفاقيات للتجارة والمنطقة الحرة الاقتصادية، وترتيبات المرور، واستئناف حركة البضائع والركاب عن طريق النقل البري والنقل النهري والسكك الحديدية، بجانب إزالة جميع الحواجز التي تعترض التعاملات المصرفية بين الدولتين.

ونشير إلى أن موضوع أبيي قد حظي بمناقشات هامة خلال الزيارة، إذ تم الاتفاق على متابعة وثيقة للوضع في أبيي عبر اللجان الأمنية المشتركة. وفي هذا الإطار، تم انعقاد اجتماع الآلية الأمنية السياسية المشتركة في ٤ و ٥ أيلول/سبتمبر الماضي في جوبا. خلال هذا الاجتماع استعرضت الآلية، برئاسة وزيري دفاع البلدين، السودان وجنوب السودان، موقف تنفيذ نتائج الاجتماع السابق الذي عقد في الخرطوم. كما استمع الاجتماع إلى تقرير من بعثة الأمم المتحدة المؤقتة في أبيي، إلى جانب تقرير من آلية مراقبة الحدود في المنطقة الآمنة المنزوعة السلاح.

ونشير إلى أن الآلية، باعتبارها الهيئة الأعلى المسؤولة عن اتفاقيات التعاون المشترك بين جمهوريتي السودان وجنوب السودان، توصلت لقرارات إيجابية من شأنها تعزيز العلاقات بين البلدين وتدعيم الأمن والاستقرار المشترك. وقد اتفق الطرفان كذلك على عقد اجتماع الآلية المقبل خلال شهر كانون الثاني/يناير من عام ٢٠٢٢.

وهذا المناخ الإيجابي في التقارب بين البلدين يلقي بظلال إيجابية على مفاوضات الوضع النهائي لأبيي، وهو أمر أكّد عليه السودان مرارا. فالسودان ملتزم بالبناء على التطور في العلاقات الثنائية بين الجارين الشقيقين من أجل تعزيز التعايش السلمي الاجتماعي في أبيي والتعجيل بالمناقشات والتوصل إلى تفاهم بشأن الوضع النهائي لأبيي.

وأود في هذا الصدد التأكيد على النقاط الخمس التالية:

أولا، إن السودان يعوّل بصورة كبيرة على العلاقات الودية مع دولة جنوب السودان والاستفادة من الزخم الإيجابي الذي توفره من أجل تسوية كل المسائل العالقة بين البلدين، وعلى رأسها الوضع في أبيي. ويتضمن ذلك إنشاء الآليات الإدارية والأمنية المؤقتة المنصوص عليها في اتفاق ٢٠ حزيران/يونيو ٢٠١١ الموقع بين الطرفين.

ثانيا، في الوقت الذي يؤكد فيه السودان حرصه على المحافظة على السلم والاستقرار والأمن في أبيي، فإننا نعبّر عن القلق من الأحداث التي جرت في نطاق المنطقة خلال الأسابيع المنصرمة، مما أدى إلى سحب فريق الآلية المشتركة لرصد الحدود والتحقق منها من بعض المواقع وإغلاقها وإخلاء عناصرها إلى أبيي. ويدعو السودان إلى نزع فتيل التصعيد وخفض التوتر في المنطقة والامتناع عن القيام بإجراءات أحادية قد تهدد استقرار المنطقة في نطاق عمليات قوة الأمم المتحدة الأمنية المؤقتة لأبيي. وأود، في هذا الصدد، أن أتقدم بالتعازي إلى أسرة عنصر حفظ السلام الذي فقد حياته خلال تلك الأحداث.

ثالثا، نرحب بانعقاد الاجتماعات التشاورية التي نظّمها مكتب الاتصال المجتمعي التابع للقوة والتي ضمّت القيادات المجتمعية في أبيي. ونتطلع إلى أن تنهض المكونات الاجتماعية بقيادة مبادرات أهلية تحافظ على التعاون والتعايش المشترك، بما يضمن السلام والأمن للمجتمعات المحلية في أبيي.

رابعا، يجدد السودان التزامه بالتعاون الكامل مع الأمانة العامة فيما يتصل باستبدال سلس للقوات الحالية التابعة للقوة بقوات محايدة ومتعددة الجنسيات وأكثر تأهيلا وتلبية لشروط العناصر العاملة في

بعثات السلام. كما أننا سنلتزم بالتعامل مع القوات المغادِرة، وفقا لالتزاماتنا باتفاق مركز القوات وأعرافنا وتقاليدنا السودانية المعروفة، إلى جانب تمسكنا بأي التزامات أخرى تمليها علينا اعتبارات تعاهدية أو إنسانية.

خامسا، نرحب بتوصية الأمين العام بتجديد ولاية قوة الأمم المتحدة الأمنية المؤقتة لأبيي لمدة ستة أشهر.

وأجدد التزام السودان بتعزيز التعاون مع جنوب السودان بهدف تعزيز عمل الآلية السياسية والأمنية المشتركة ولجنة الرقابة المشتركة في أبيي، فضلا عن الحرص على إنشاء الآليات المشتركة بين البلدين، استنادا إلى بنود الاتفاقيات الموقّعة بين الجانبين، وبما يفضي إلى التوصل إلى حل لقضايا الوضع النهائي لأبيي وفقا لمرجعيات متفق عليها.

ختاما، عبرت بعض الوفود عن قلقها مما يجري في السودان. وفيما نتفهم هذا القلق، فإنه من المهم التشديد على أن يواصل المجتمع الدولي، لا سيما مجلس الأمن بوجه خاص، دعم الشعب السوداني خلال هذه المرحلة المهمة والمفصلية وأن يضطلع المجلس بدور بنَّاء يقرب المواقف بين الأطراف السودانية المختلفة، من مدنيين وعسكرين، بهدف أن يواصل البلد مساره الانتقالي الديمقراطي وبما يتسق مع التضحيات التي قدمها شباب ونساء السودان ويحافظ على المكاسب التي تحققت خلال العامين الماضيين ويحفظ الأمن والاستقرار، كما عبرت عنه تطلعات الشعب السوداني في الحرية والسلام والعدالة وبما يتسق مع مبادئ الوثيقة الدستورية واتفاق جوبا للسلام. إن دعم المجلس للسودان في هذه الظروف يُعتبر مهما جدا في تقريب وجهات النظر بين الأطراف السودانية المختلفة.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثل جنوب السودان.

السيد مالوال (جنوب السودان) (*تكلم بالإنكليزية*): على الرغم من أنه لم يبق سوى بضعة أيام على انتهاء رئاستكم، سيدي، لمجلس الأمن، فإننا نود أن نعرب عن تقديرنا للطريقة التي تديرون بها أنتم وفريقكم برنامجا حافلا ومهما جدا أثناء رئاستكم. إنها رئاسة ناجحة بكل المقاييس.

وأود أن أنوه بحضور فخامة الرئيس تابو مبيكي، رئيس فريق الاتحاد الأفريقي الرفيع المستوى المعني بالتنفيذ، وأتوجه إليه بالشكر؛ وكذلك إلى وكيل الأمين العام جان – بيير لاكروا؛ وصديقي العزيز، السيد بارفيه أونانغا – أنيانغا، على الإحاطات التي قدموها اليوم.

نحيط علما بتقرير الأمين العام الصادر في ١٥ تشرين الأول/أكتوبر (S/2021/881) عن أبيي. وعلى الرغم من أن التقرير منصف ودقيق بوجه عام، فقد وجد وفد بلدنا، بعد قراءة متأنية، أنه كان من الممكن تجنب بعض أوجه عدم الدقة والإغفالات لو أن مشاورات أفضل كانت قد أُجريت في الميدان.

ونود أيضا أن ننوه بالبيان الصحفي الصادر عن مجلس الأمن في ١٥ تشرين الأول/أكتوبر (SC/14666) بشأن الحالة المؤسفة في قوك مشار. ويود وفد بلدي أن يغتنم هذه الفرصة ليعرب مجددا عن خالص مواساتنا وتعازينا لأسرة فرد حفظ السلام الذي فقد حياته، للأسف، ولجميع أفراد قوة الأمم المتحدة الأمنية المؤقتة لأبيي في وفاته المفاجئة بصورة غير معقولة. وبينما ننعي فقدان فرد حفظ السلام هذا، يجب علينا جميعا أن نتعلم درسا في هذا المقام حتى لا يتكرر هذا الحدث المؤسف. ومن الدروس التي يجب أن تُستخلص من هذه الحالة المحزنة أن التواصل الأفضل والمبكر بين الأمم المتحدة وسلطات جنوب السودان وبين السلطتين وزعماء المجتمعات المحلية المعنية أمر بالغ الأهمية.

ولا شك في أننا ملتزمون بالآلية المشتركة لرصد الحدود والتحقق منها والآلية السياسية والأمنية المشتركة، ولكن يجب أن يتاح لنا بعض الوقت دائما لإبلاغ قادة المجتمعات المحلية بأي تحركات للقوات في أي منطقة بعينها. ولا ينبغي أن تقع هذه المسؤولية على عاتق الحكومة في جوبا وحدها؛ بل ينبغي أن تكون مسؤولية مشتركة.

قبل بضعة أسابيع، بدأنا في عقد اجتماعات مع الإدارات المعنية داخل الأمانة العامة بشأن استبدال حفظة السلام الإثيوبيين في القوة المؤقتة، وهو ما أشار إليه وكيل الأمين العام لاكروا في إحاطته. ومن المحزن أنه في ظل الأحداث السياسية المؤسفة التي يشهدها السودان منذ يوم الإثنين، ٢٥ تشرين الأول/أكتوبر، نعتقد أنه لا بد من إعادة النظر في تلك الخطط.

وأعرف أننا نمارس الدبلوماسية، ولكن أعتقد أننا نعرف كيف تسير هذه الأمور هذه الأيام. فقد حدث التقارب بين السودان وجنوب السودان بسبب النظام الذي كان قائما في الخرطوم بعد الثورة.

ومنذ يوم الاثنين لم يعد هذا النظام قائما. وعلى الرغم من أننا نأمل أن تستمر الأمور إلا أن هذا الأمر سيستغرق وقتا للأسف. ولهذا السبب قام الاتحاد الأفريقي اليوم بتعليق عضوية النظام في الخرطوم.

وبينما نأمل أن يحل القادة السياسيون السودانيون خلافاتهم السياسية وديا وسلميا، نود أن نطلب من الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي النظر بجدية وإيجابية في المقترحات التالية.

أولا، نقترح التعليق الفوري للاستبدال المزمع لحفظة السلام الإثيوبيين والانخراط مع الحكومة الإثيوبية بشأن أفضل السبل لتناوب القوات الموجودة في أبيي.

ثانيا، نقترح أن تشرع حكومة جنوب السودان والاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في مفاوضات قانونية تؤدي إلى وضع إطار قانوني مؤقت جديد يسمح بتنظيم تحركات وعمليات المنظمات الدولية في منطقة أبيي. فعلى سبيل المثال، ينبغي أن لا يكون إصدار التأشيرات حكرا على الخرطوم.

ثالثا، ينبغي لحكومة جنوب السودان والمجتمع الدولي أن يعملا معا للاتفاق على برنامج يتم تنفيذه لعودة أبناء الدينكا نقوك، الذين يعيشون كلاجئين ومشردين داخليا، وإعادة توطينهم في ديارهم وقراهم الأصلية، ولتوفير الخدمات الاجتماعية والاقتصادية وفرص كسب العيش لتلك المجتمعات المحلية في منطقتها، تحت حماية قوة الأمم المتحدة الأمنية المؤقتة لأبيي.

ويمكن الإضافة على هذه المقترحات القليلة و/أو تحسينها. ومع ذلك، فإن الغرض هو التأكد من أن سكان أبيي ليسوا رهائن لأحداث سياسية غير متوقعة طوال الوقت. وهنا نرحب بإعادة مشاركة فريق الرئيس تابو مبيكي ونتطلع إلى تلقي اقتراحه بشأن الوضع النهائي لأبيي والترحيب به.

وفي الختام، وافق البعض في جوبا على مضض على استبدال حفظة السلام الإثيوبيين في القوة الأمنية المؤقتة لأنهم لا يريدون خلق فراغ أمني في أبيي مع رحيل القوات الإثيوبية. وفي ظل الحالة السياسية المؤسفة الراهنة في السودان، نحث المجتمع الدولي، تحت توجيه الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي، على إشراك حكومة جنوب السودان من أجل منع وقوع أبناء أبيي ضحية لأحداث خارجة عن سيطرتهم أو ليست من صنع أيديهم.

وجوبا مستعدة للعمل مع المجتمع الدولي حتى لا يُنسى أبناء أبيي، وذلك بينما نحاول حل حالات أخرى في أرجاء المنطقة. ونتطلع إلى استقبال فخامة الرئيس مبيكي وفريقه حتى يتمكن المجتمع الدولي من المشاركة في كيفية تخفيف معاناة الدينكا نقوك في المنطقة.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): لا يوجد متكلمون آخرون مدرجون في قائمة المتكلمين. أدعو الآن أعضاء المجلس إلى إجراء مشاورات غير رسمية لمواصلة مناقشتنا بشأن هذا الموضوع.

رُفعت الجلسة الساعة ١٢/٠٥.